

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

**دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية - دراسة
حالة وجمة نظر موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية
(BADR) - وكالة برج أخريص**

تحت إشراف:
د. وسيلة سعود

من إعداد الطالبة:
آية محمودي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
د. سعود علام	أستاذ مساعد - أ	جامعة البويرة	رئيسا
د. وسيلة سعود	أستاذ محاضر - أ	جامعة البويرة	مشرفا
د. عبد القادر عوينان	أستاذ	جامعة البويرة	مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَ عَرَفَانٌ

استناداً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم { من لم يشكر الناس، لم يشكر الله }
أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي نعمة العقل والدين، ونسأله التوفيق إلى ما يحبه
ويرضاه.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر شكرياً جزيلاً، أستاذتي المشرفة، الدكتورة "سعود
وسيلة"، شكراً على توجيهك لي، ووقوفك معي وقفة المعين والموجه، فلولا توجيهاتك ما
كان لهذا العمل أن يرى النور، جزاك الله كل الخير.

كما أقدمُ شكري الخالص إلى كافة عمّال وموظّفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة
برج أخريص، على تطيري وإفادتي بالمعلومات الضرورية لإتمام هذه الدراسة،
كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم، من قريب، أو من بعيد، في إنجاز هذا العمل
المتواضع.

وفي الأخير أسأل الله العظيم أن يجزي الجميع عني خير الجزاء.

محمودي آية

إهداء

من قال أنا لها نالها
و أنا لها وإن أبت، رغما عنها، أتيت بها.
نلتها، وعانقت اليوم مجداً عظيماً، لم يكن الحلم قريباً، ولا الطريق سهلاً... لكن وصلت.
الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.
أهدي بكل حب مذكرة تخرجي:
إلى نفسي العظيمة، التي تحمّلت كل العثرات، وأكملت رغم الصعوبات،
إلى أعظم أشخاص، أعز الناس على روحي، سندي وملادي بعد الله، فخري واعتزازي.....أمي وأبي
إلى أخواتي، حفظهم الله {هاجر- أسماء- نسرین- تسنيم}،
إلى أخي، حفظه الله {أسامة}،
إلى من كان عوناً لي في إنجاز هذه المذكرة،
إلى جميع أفراد عائلة محمودي وغماري،
إلى كل صديقاتي ورفيقاتي ، حفظهم الله ورعاهم.
أهدي هذا العمل المتواضع، راجية من الله تعالى القبول.

محمودي آية

الملخص

1. الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة والإفصاح المحاسبي، وتحديد العلاقة التي تربط بينهما. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل ضبط الإطار المفاهيمي لكُلِّ من حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، كمتغيرات للدراسة، مع تحليل طبيعة العلاقة بينهما؛ إضافة إلى المنهج التحليلي الاستنباطي في الجانب التطبيقي، استناداً إلى توزيع استمارة استبيان على الموظفين الإداريين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع برج أخريص، والمقدرة بـ 25 فرداً، مع اعتماد 20 منها فقط، ليتم تحليل وتفسير البيانات والنتائج المتحصل عليها من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود وعي وإتقان لدى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إضافة إلى إدراكهم لتطبيق الوكالة لكُلِّ من الحوكمة والإفصاح المحاسبي، إلا أنه لا وجود لتطبيق واضح وبارز لهذه المبادئ، ولا لآليات الحوكمة، والإفصاح في الواقع، فالمعلومات المحاسبية التي يتم الكشف عنها لا تتوافق أغلبها، وفقاً لوجهة نظر عينة الدراسة، مع المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها IFRS، لتكون معالم الحوكمة والإفصاح مُطبَّقة في الوكالة، ضمناً فقط، أي في إطار الإجراءات والقواعد التي تضبط وتحكم تنفيذ مهام وعمليات الإدارة بها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح المحاسبي، المعلومات المحاسبية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

II. Abstract:

The study aimed to identify the intellectual aspects of governance and accounting disclosure and to determine the relationship between them. The descriptive-analytical method was employed to establish the conceptual framework for both corporate governance and accounting disclosure as study variables, with an analysis of the nature of the relationship between them. Additionally, the deductive analytical method was used in the practical aspect, based on distributing a questionnaire to administrative employees at the Agricultural and Rural Development Bank, Borj Akhris branch. Out of the 25 surveyed employees, only 20 responses were used to analyze and interpret the data and results obtained through the SPSS statistical analysis program.

The study reached several conclusions, the most important of which is that there is awareness and agreement among the employees of the Agricultural and Rural Development Bank regarding the role of governance in disclosing accounting information. They also recognize the application of both governance and accounting disclosure by the agency. However, there is no clear and prominent application of these principles or governance and disclosure mechanisms in practice. Most of the accounting information disclosed does not conform, according to the study sample's perspective, to the internationally recognized IFRS

المخلص

standards. Thus, the features of governance and disclosure are applied within the agency only implicitly, within the framework of procedures and rules that regulate and govern the execution of administrative tasks and operations.

Keywords: Governance, Accounting Disclosure, Accounting Information, Agricultural and Rural Development Bank.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	كلمة شكر
/	الإهداءات
II	الملخص
V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
مقدمة	
ب	1. توطئة
ب	2. مشكلة الدراسة
ت	3. فرضيات الدراسة
ت	4. مبررات اختيار موضوع الدراسة
ت	5. أهمية الدراسة
ت	6. أهداف الدراسة
ث	7. حدود الدراسة
ث	8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة
ث	9. صعوبات الدراسة
ث	10. هيكل الدراسة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
03	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
06	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
08	المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية
09	المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لحوكمة الشركات
09	المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها
09	أولاً- تعريف الحوكمة
11	ثانياً- خصائص حوكمة الشركات

فهرس المحتويات

12	المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
12	أولاً- أهمية الحوكمة
13	ثانياً- أهداف حوكمة الشركات
14	المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات
14	أولاً- مُحَدِّدَات حوكمة الشركات
14	ثانياً- آليات حوكمة الشركات
18	المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظلّ حوكمة الشركات
18	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي
18	أولاً- تعريف الإفصاح المحاسبي
19	ثانياً- أنواع الإفصاح المحاسبي
20	ثالثاً- الجهات المستفيدة من الإفصاح
21	رابعاً- متطلبات الإفصاح المحاسبي
22	المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية والقوائم المالية
22	أولاً- مفهوم المعلومات المحاسبية
26	ثانياً- مفهوم القوائم المالية
28	ثالثاً- أنواع وعناصر القوائم المالية
29	المطلب الثالث: المقوّمات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
29	أولاً- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والغرض منها
31	ثانياً- طبيعة ونوع وتوقيت المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها
32	ثالثاً- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
33	المطلب الرابع: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
33	أولاً- العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي
35	ثانياً- أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي
37	خلاصة الفصل الأول

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة برج أخريص	
39	تمهيد الفصل
40	المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة برج أخريص
40	المطلب الأول: نشأة وتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
41	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة برج أخريص
46	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستعملة
46	المطلب الأول: المعطيات الأولية للدراسة
47	المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة
49	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل البيانات
51	المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها
51	المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو المتغيرات الشخصية للعينة
53	المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة
58	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
59	أولاً- اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالمحور الأول
61	ثانياً- اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني
63	ثالثاً- اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث
66	خلاصة الفصل الثاني
الخاتمة	
68	1. نتائج الدراسة
69	2. اختبار فرضيات الدراسة
69	3. اقتراحات الدراسة
70	4. آفاق الدراسة
72	قائمة المراجع
78	الملاحق

قوائم الجداول،
الأشكال والملامح

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
07-06	الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	01
23	الفرق بين البيانات والمعلومات	02
27	الخصائص النوعية للقوائم المالية	03
46	نتائج توزيع استثمارات الاستبيان	04
47	مستوى دلالة لشابيرو-ويلك على متغير المنصب	05
48	هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)	06
49	مقياس الإجابة على العبارات	07
49	ثبات محاور وفقرات الاستبيان	08
51	توزيع إجابات أفراد العينة حسب البيانات العامة	09
53	حدود مقياس ليكارت الثلاثي	10
54	النتائج الإحصائية لعبارات المحور الأول من الاستبيان	11
56	النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني من الاستبيان	12
57	النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثالث من الاستبيان	13
59	نتائج اختبار T للمحور الأول من الاستبيان	14
60	نتائج اختبار ANOVA للفرضية الأولى حسب البيانات الشخصية	15
61	نتائج اختبار T للمحور الثاني من الاستبيان	16
62	نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثانية حسب البيانات الشخصية	17
63	نتائج اختبار T للمحور الثالث من الاستبيان	18
64	نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة حسب البيانات الشخصية	19

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
13	أهداف حوكمة الشركات	01
43	الهيكل التنظيمي لبنك BADR – وكالة برج أخريص (464)	02

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
78	قائمة الاستبيان النهائية	01
82	مخرجات برنامج SPSS لمعامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان	02
83	مخرجات برنامج SPSS للمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل محاور الاستبيان	03
85	مخرجات برنامج SPSS للمتوسط الحسابي الإجمالي لكل محور من الاستبيان	04
86	مخرجات برنامج SPSS للنتائج One Sample T Test لكل محاور الاستبيان	05
87	مخرجات برنامج SPSS لنتائج إختبار ANOVA حسب فرضيات الدراسة	06

مقدمة

1. توطئة:

تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في مختلف المؤسسات بشكل كبير، فقد أصبح الاستقرار والتطوُّر الاقتصادي لأي دولة يتوقف على استقرار وتطوُّر القوانين والأنظمة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية؛ خاصة بعد أن شهد العالم سلسلة من الأزمات المالية والانهيarts المؤسسية مثل الأزمة الآسيوية وفصائح المؤسسات الأمريكية، نتيجة للافتقار إلى الممارسات السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الإفصاح والشفافية في إظهار الأوضاع المالية الحقيقية للمؤسسات. وجراء هذه الأزمات وتداعياتها اضطرَّت المؤسسات إلى تبني ديناميكيات جديدة، منها تبني مبادئ الحوكمة بشكل صارم.

يُعدُّ مبدأ الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الأساسية في مجال المحاسبة، كما يُمثِّل جوهر تحقيق الشفافية المالية، حيث يتم من خلاله توفير المعلومات الضرورية والمهمّة لمختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، حيث يتيح للمستثمرين فهم الوضع المالي وأخذ فكرة واضحة عن أداء المؤسسة.

هذا الإفصاح يعتمد على مجموعة من المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً أو محلياً مثل المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، وكذلك المبادئ التي تُحدِّد ما يجب الإفصاح عنه وكيفية تقديم هذه المعلومات بشكل واضح، والتي تهدف إلى توفير الشفافية والمصادقية للمستثمرين والمستفيدين الآخرين، ما يساعدهم في إتخاذ القرارات المالية الصائبة وفهم طبيعة الأعمال ومخاطر المؤسسة.

2. مشكلة الدراسة:

تُشكِّل حوكمة الشركات عنصراً أساسياً في تعزيز النزاهة والثقة ضمن القطاع المالي، حيث تلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى جودة الإفصاح المحاسبي، الذي يزيد من مستوى الشفافية والمساءلة. وفي ظلِّ المتطلبات المعقّدة للقطاع المالي، تبرز أهمية تقييم كيفية تأثير أطر حوكمة الشركات، خاصة في البنوك، ومنها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كأحد أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني، على الشفافية وِدقة المعلومات المالية المُقدّمة التي تتيح للمستثمرين والمهتمين الحصول على معلومات دقيقة ومُفصّلة حول الأداء المالي والتشغيلي للبنك، ما يُسهِّل من عملية إتخاذ القرار لديهم.

ومن خلال ما سبق تظهر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: "فيما يكمن دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة برج أخريص؟"

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟
- 2) هل يرى موظفو وكالة برج أخريص أنّ هذه الأخيرة تُطبِّق الحوكمة والإفصاح المحاسبي؟

3) هل يرى موظفو وكالة برج أخريص أنه في حال تطبيق الحوكمة في الوكالة، فإن لذلك أثراً على الإفصاح المحاسبي؟

3. فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- 1) **الفرضية الأولى:** تُؤثّر جودة الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، حيث يرتبط ارتفاع مستوى الشفافية والنزاهة بوجود هياكل حوكمة فعالة.
- 2) **الفرضية الثانية:** وفقاً لآراء موظفي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، برج أخريص، فإن الوكالة لا تُطبّق الحوكمة، ولا الإفصاح المحاسبي.
- 3) **الفرضية الثالثة:** حسب موظفي وكالة برج أخريص فإن هذه الأخيرة ستستفيد من مزايا الحوكمة في تعزيز جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة: يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- الإطّلاع المسبق على بعض المقالات في الموضوع، وكمقياس، ما أعطى نظرة عامة حوله، وكان ذلك مُشجّعاً لإختياره كموضوع للبحث والدراسة؛
- الرغبة في الإطّلاع أكثر على هذا الموضوع، والتعرّف على المفاهيم المتعلقة به؛
- مكانة الموضوع على الصعيد الدولي والمحلي، بسبب إنتشار مظاهر الفساد المالي، بالإضافة إلى العديد من الفضائح، التي لم تسلم منها المؤسسات الوطنية، التي يكاد يعدم فيها جهاز رقابي متين.

5. أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تسليط الضوء على مدى قدرة الإفصاح على تحقيق المصداقية داخل البنك؛
- إن الإهتمام بحوكمة الشركات يساعد على توفير بيئة أعمال تتسم بالشفافية؛
- مساهمة الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات، من خلال عرض القوائم المالية، وتحليلها، والإفصاح عنها في الوقت المناسب.

6. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- التعرّف إلى الجوانب الفكرية حول الحوكمة والإفصاح المحاسبي؛
- إبراز الدور الهام الذي تلعبه حوكمة الشركات، في دعم مبادئ وقواعد الإفصاح المحاسبي، وفق أسس ومفاهيم جيدة؛
- التعرّف على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي؛

مقدمة

- التعرف على مدى تطبيق آليات الحوكمة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- تحديد أثر تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

7. حدود الدراسة: تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مع اقتصرها على وكالة برج أخريص فقط، بولاية البويرة.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2023-2024، وذلك خلال فترة التبرص الميداني في المؤسسة سابقة الذكر، خلال الفترة أفريل- ماي 2024، مع توزيع الاستبيان وتحليل نتائجه وبياناته خلال هذه الفترة.

8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

لمعالجة موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، الذي هدف إلى تحديد الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، المتمثلة في كُلي من الحوكمة والإفصاح المحاسبي، في حين تمثل جانب التحليل في تحديد وتوضيح العلاقة التي تربط بين المتغيرين. وقد تم الاعتماد في ذلك على عدد من المراجع المتنوعة التي تناولت موضوع الدراسة، سواء في صورة كتب، أطروحات دكتوراه، مذكرات ماستر، مقالات علمية، مداخلات في ملتقيات علمية، وغيرها.

أما الجانب التطبيقي، فأعتمد فيه على المنهج التحليلي الاستنباطي، القائم على توزيع إستبيان، تضم جملة من العبارات، بناء على تحليل الدراسات السابقة وتحديد متغيرات الموضوع، وذلك من خلال توزيعه على عينة عشوائية من موظفي بنك التنمية الفلاحية، وكالة برج أخريص، مع الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل وتفسير البيانات، والنتائج المتحصل عليها.

9. صعوبات الدراسة: من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- ضيق الوقت، بسبب تأخر قبول إجراء التبرص، وتطبيقه؛
- ضعف القدرات الإحصائية لدى الطالبة، خاصة البرنامج الإحصائي SPSS.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:

- **مقدمة:** وقد تناولت تمهيدا للدراسة، مُتضمِّناً لمشكلة الدراسة متبوعة بالأسئلة الفرعية، مع اقتراح إجابات مبدئية لكل هاته التساؤلات في شكل فرضيات، كما تم توضيح أهمية وأهداف الدراسة، وأسباب اختيار هذا الموضوع، مع إبراز الحدود المكانية والزمانية التي أجريت في إطارها الدراسة، مع توضيح المنهج والأدوات المستعملة في ذلك. وقد تمت أيضاً الإشارة إلى أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة، ليتم في الأخير عرض الهيكل العام لها.
- **الفصل الأول:** تم التطرُّق فيه إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول **المبحث الأول** عرضاً للدراسات السابقة، وكذا مقارنتها مع الدراسة الحالية، مع توضيح القيمة المضافة التي ميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة. أما **المبحث الثاني** فتناول الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، مع إبراز أهميتها وآلياتها، وأيضاً مُحَدِّداتها ومبادئها. في حين تطرَّق **المبحث الثالث** إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، من خلال الإشارة إلى أنواعه وأهدافه، وعرض مفهوم المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، مع إلقاء الضوء على العلاقة بين مُتغيِّري الدراسة، أي بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.
- **الفصل الثاني:** تناول إسقاط الجانب النظري للموضوع، على المؤسسة محلّ الدراسة، والمُتمثِّلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة برج أخريص، حيث تمحور الفصل حول دور **حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي لدى هذا البنك**. ولتجسيد ذلك عملياً، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث تم تخصيص **المبحث الأول** لتقديم المؤسسة محلّ الدراسة، من خلال توضيح نشأتها، وعرض أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمهام المنوطة بها، مع تفصيل توزيع المهام والصلاحيات بين مختلف مصالح ومديريات الوكالة، بما يُوضِّحُ هيكلها التنظيمي. أما **المبحث الثاني** فهو مُخصَّصٌ لإبراز وتوضيح الطريقة، ومعظم الأدوات التي تم استعمالها في هذه الدراسة، وكذلك تحليل ثبات فقرات الاستبيان. في حين كان **المبحث الثالث** مُتعلِّقاً بعرض، وتحليل، ومناقشة نتائج الدراسة المعتمدة على الاستبيان، مع اختبار فرضيات محاور الاستبيان.
- **الخاتمة:** وقد جاء فيها خلاصة عن موضوع الدراسة، مع تعزيز ذلك بتوضيح أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، واختبار الفرضيات، سواء الرئيسية أو الفرعية، التي انطلق منها البحث، ليتم في الأخير تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات المُوجَّهة لمسؤولي المؤسسة محلّ الدراسة، أي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة برج أخريص، مع تقديم بعض العناوين كأفاق مستقبلية للدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد:

يواجه القطاع المصرفي الكثير من المتغيرات والعوامل التي قد تُؤثّر على عملياتها، ونشاطه، وذلك على المستوى المحلي والعالمي، خاصة في زمن الإنهيارات المالية التي تتعرض لها العديد من البلدان، والتي نتجت في العديد منها عن أخطاء مجلس إدارة الشركات، وهو ما دفع إلى ضرورة تبني واعتماد الحوكمة، من أجل تفادي ذلك، مع العمل على تطوير القطاع المصرفي.

وفي ظلّ التحوّلات السريعة، في البيئة الإقتصادية والتشريعات المالية المتطورة، يأتي دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، بأهمية بالغة، فالحوكمة تُمثّل الإطار الذي يُحدّد كيفية إدارة وتنظيم المؤسسات، وكيفية تفاعلها مع الأطراف المعنية، بينما يعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية جزءاً أساسياً من هذه العملية.

وتعتبر الشفافية والنزاهة أمراً أساسياً لبناء الثقة في مختلف المؤسسات، بما فيها المؤسسات المالية، فتلعب هنا، مبادئ الحوكمة، دوراً حيوياً في ضمان هذه الشفافية والنزاهة، حيث تُحدّد الإطار الذي تتبعه المؤسسات للإفصاح عن معلوماتها المحاسبية.

وانطلاقاً من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظلّ حوكمة الشركات.

المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تقوم الدراسات المختلفة على تحليل وتقييم مجموعة من النتائج المتعلقة بالموضوع التي توصلت إليها دراسات أخرى سابقة، سواء تناولت الموضوع بشكل كامل، أو جزءاً منه فقط، في فترات زمنية مختلفة، أو باستخدام مناهج وأدوات مختلفة. فتقوم الدراسات الحالية على إختيار دراسات سابقة تكون أكثر تقارباً معها، مع تقديم قيمة مضافة، تتمثل في إضافات علمية تُعزِّز الدراسة الحالية، وذلك بالرغم من الاختلافات بين الدراسات السابقة والحالية في الشروط والظروف والأهداف.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات حول موضوع الحوكمة ودورها في الإفصاح على المعلومات المحاسبية، نقتصر على ذكر ما يلي :

1. دراسة: حسينة مرزاق (2014-2015)، تحت عنوان: الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي بأم البواقي، وهي رسالة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب الفكرية والتقييمية للحوكمة، والوقوف على دور الإفصاح والشفافية، وتأثيره بقواعد الحوكمة. وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في إجراء الدراسة التطبيقية، والتي تتضمن إستبياناً، تم توزيعه على مديري وأصحاب القرار في بنك الجزائر الخارجي، وكالة أم البواقي، للاستفادة من خبراتهم.

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن المعلومات المحاسبية معيار، يمكن على أساسه، الحكم على مدى تحقيق المعلومة المحاسبية لأهدافها، ومن الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق الحوكمة المؤسسية، نجد زيادة الثقة لدى المساهمين، وزيادة قدرة المؤسسات على تكوين رأس المال، وكذا زيادتها منافستها. كما توصلت الدراسة إلى التزام البنك، محل الدراسة، بتطبيق البعد المحاسبي (الإفصاح والشفافية)، والمحافظة على استقلاليته.

2. دراسة: رضا بوقدم، أحمد قنون (2018) تحت عنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية- دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن -جيجل-، وهي مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب النظرية لحوكمة الشركات، مع إبراز انعكاسات تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي. وقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة، حيث تم توزيع 37 استبياناً، على عينة من موظفي وإطارات مصلحة المحاسبة والمالية في المؤسسة الاقتصادية المينائية جن جن، وتم استرداد 35 استبياناً، وتحليل الإجابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، وجود علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة، لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي، وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، حيث أن توفر إطار مُحكم وفعال لحوكمة الشركات، يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المُفصح عنها ذات جودة عالية، باعتبار أن الإفصاح المحاسبي يُعد من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، بحيث يفترض هذا المبدأ أن تقوم المؤسسة بالتقرير عن كل المعلومات التي تساهم في قرارات الأطراف التي لها علاقة بها.

3. دراسة: فائزة هامل، خيرة مصطفى، (2019-2020) تحت عنوان: حوكمة الشركات كمدخل حديث

لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، وهي مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الجوانب الفكرية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات، والتعرف على الإفصاح المحاسبي، ومدى ارتباطه بالمعلومات المحاسبية، وكذلك إبراز العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية. وقد اعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي في فهم واستكشاف الأسس النظرية التي يُبنى عليها الموضوع، مع تحليل الدراسات السابقة التي انطلقت منها الدراسة.

ومن نتائج الدراسة أن نظام الحوكمة الجيدة يقوم على مجموعة من المُحدّات، من بينها الإفصاح المحاسبي، الذي له دور في تفعيل الحوكمة، حيث أن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، هو مبدأ الإفصاح، وما يتضمّنهُ من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها، بما يتفقُ والمعايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم، وبالتكلفة الملائمة. فتطبيق قواعد حوكمة الشركات في المؤسسة يساهم بصورة كبيرة في تعزيز دور الإفصاح، وينعكس على تحسين أداءها وفعاليتها.

4. دراسة: مريم بن يوسف، آدم بن مسعود (2021)، تحت عنوان: أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

على الإفصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية-، وهو مقال منشور في مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف حوكمة الشركات، وعرض مبادئها، بالإضافة إلى إظهار أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. وقد اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان، حيث تم توزيع استمارة استبيان تضم مجموعة من العبارات التي تخدم موضوع البحث، وتوزيعها على عينة من المؤسسات الاقتصادية، ومحافظي الحسابات، بلغت 265 استبياناً، تم استرداد 100 استبياناً، وتحليل نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS.

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج من أهمها أن مبدأ الإفصاح والشفافية، هو أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، والذي يُحْتَمَى على إعداد ومراجعة المعلومات، والإفصاح عن هذه الأخيرة، طبقاً للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية، في الوقت المناسب والتكلفة الملائمة، وهو ما يُشجّع على الشفافية التي تُعتبر مُحَفِّزاً لزيادة قدرة المساهمين، وحماية حقوق المستثمرين. ومن نتائج الدراسة أيضاً أن العديد من المحاسبين في المؤسسات، غير مُتَمَكِّنين جيداً من كيفية التقييد والتسجيل المحاسبي، والخلط بين الحسابات، بالتالي غير مُتَمَكِّنين مما يُقدِّم من إفصاح عن معلومات محاسبية، قد تكون مغلوطة، كما توضح أن المؤسسات الجزائرية لا تفصح عن كُـلِّ المعلومات المحاسبية.

5. دراسة Ali Youssef و Honer Mohamed Mohamed Amin و Munadhil Abd Aljabar Alsalm (أفريل 2018)، وهي مقال منشور في مجلة Studies and Scientific Researches. Economics Edition، تحت عنوان:

« The role of corporate governance in achieving accounting information quality (field study in the mishraq sulfur state co.) » :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية، من خلال توضيح أهمية ومفهوم حوكمة الشركات وخصائصها، وإبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وقد تم اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة، من خلال توزيع استمارة تضم مجموعة من العبارات التي تخدم الموضوع، على عينة من بعض الموظفين الإداريين في الشركة العامة للمشرق، بلغت 100 مفردة، وتم استرداد 80 استبياناً فقط، واعتماد برنامج SPSS في تحليل النتائج المُجمَّعة.

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم تأكيد وجود علاقة إيجابية قوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، ومن هنا فإن لحوكمة الشركات دوراً في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

إن اعتماد الدراسة الحالية على الدراسات السابقة، لا يعني الانسجام المطلق بينهما، حيث تختلف كل دراسة حسب سياقها الزمني والمكاني، وكذلك الجانب الذي يتم التركيز عليه عند القيام بتلك الدراسة؛ وعليه فإنه يمكن تحديد مجموعة من النقاط التي تُعدُّ نقطة لقاء وتشابه بين مجموع هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية، كما يمكن تحديد إختلافات بينهما.

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يظهر أن من أوجه التشابه مع الدراسة الحالية، الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والمُتمثِّل في توضيح العلاقة، أو الأثر، أو الدور، بين كُليٍّ من حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، والذي كان هدفا رئيسيا لهذه الدراسات، بما فيها الدراسة الحالية، وذلك بإختلاف المجتمع أو البيئة التي تم فيها تطبيق الدراسة.

كما تشابهت الدراسات السابقة في اعتماد أغلبها على الاستبيان كوسيلة وأداة للدراسة، وهو ما تعتمد عليه الدراسة الحالية أيضا، وذلك عن طريق إعداد استمارات تضمُّ مجموعة من العبارات أو الأسئلة، التي يتم توزيعها على مجموعة من الأفراد الذين يُمثِّلون عينة عشوائية مختارة من المؤسسات، (أو المؤسسة) محل الدراسة. ومن جانب آخر، فإن جميع الدراسات تعتمد على المنهج الوصفي في توضيح وتحديد الإطار النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة، والتي كانت في أغلبها حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، وعلى المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج الاستبيانات الموزعة.

بالرغم من نقاط التشابه هذه، فقد تم تسجيل مجموعة من الفروقات التي كانت بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، التي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الاختلافات	الدراسة
تختلف عن الدراسة الحالية في الجانب النظري، حيث تطرقت الدراسة السابقة إلى نظرية الوكالة، ومعايير الحوكمة، والحوكمة المصرفية، في حين أن الدراسة الحالية لم يتم التطرق فيها إلى هذه العناصر. مع إختلاف مكان المؤسسة، حيث تمت الدراسة الحالية في أحد بنوك ولاية البويرة، في حين كانت الدراسة السابقة في أحد بنوك ولاية أم بواقي. إضافة إلى ذلك، إختلفت الفترة الزمنية للدراسة، حيث أُنجِزت الدراسة السابقة سنة 2015، بينما الدراسة الحالية يتم إعدادها سنة 2024.	دراسة: حسينة مرزاق (2014-2015)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

<p>تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في منهج الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة السابقة في الجانب النظري على المنهج الاستقرائي بينما الدراسة الحالية اعتمدت على المنهج الوصفي. وإلى جانب الفترة الزمنية للدراسة التي اختلفت بينهما، أين تُجز الدراسة الحالية خلال السنة الجارية، 2024، وكانت الدراسة السابقة سنة 2018، فإن مكان الدراسة، وطبيعة المؤسسة محل الدراسة، اختلفت أيضا بينهما، فالدراسة الحالية سيتم إسقاطها على بنك بولاية البويرة، في حين أن الدراسة السابقة، تم إسقاطها على مؤسسة اقتصادية، هي مؤسسة ميناء جن جن، بولاية جيجل، والتي تختلف بذلك في طبيعة سيرها، وإدارتها، وطبيعة نشاطها عن البنك، الذي يُعتبر محلّ الدراسة الحالية.</p>	<p>دراسة: رضا بوقدوم، أحمد قنون (2018)</p>
<p>تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث الجانب التطبيقي، بحيث كانت الدراسة السابقة، نظرية تماما. بينما تدعمت الدراسة الحالية بجانب تطبيقي، كإسقاط للمحور النظري على المؤسسة محل الدراسة، من خلال الاعتماد على استبيان، تم توزيعه على عينة من الموظفين. إضافة إلى اختلاف منهج الدراسة اعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي فقط، بينما الدراسة الحالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.</p>	<p>دراسة: فايزة هامل، خيرة مصطفى (2019-2020)</p>
<p>تختلف الدراسة السابقة هذه عن الدراسة الحالية، من حيث مجتمع وعينة الدراسة المقصودة، حيث بالرغم من تشابه الدراساتين في الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة، إلا أنهما اختلفا في المفردات التي تم توزيع الاستبيان عليها. فاخترت الدراسة السابقة عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إضافة إلى عدد من محافظي الحسابات، وذلك باستهداف عدّة ولايات جزائرية، أما الدراسة الحالية، فقد اقتصر على بنك واحد فقط في ولاية البويرة، كمجتمع للدراسة، وأُختيرت العينة من موظفي هذا البنك.</p>	<p>دراسة : مريم بن يوسف، آدم بن مسعود (2021)</p>
<p>كان جوهر الاختلاف بين الدراسة الحالية وهذه الدراسة السابقة هو الإطار التطبيقي للدراسة، بحيث يتم تطبيق الدراسة الحالية في بيئة الأعمال الجزائرية، من خلال نموذج بنك، في حين كان الإطار التطبيقي للدراسة السابقة يَحُصُّ بيئة أعمال غير جزائرية. إضافة إلى أن حجم المجتمع والعينة المختارة كانت أكبر، مقارنة بالدراسة الحالية، بالرغم من أن الدراساتين قد أخذتا مؤسسة واحدة فقط كنموذج للدراسة.</p>	<p>دراسة Munadhil Abd Aljbar Alsalm Honer Mohamed و Mohamed Amin و Ali Youssef (أفريل) (2018)</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تحليل الدراسات السابقة.

من خلال الجدول السابق، يظهر أن لكل دراسة سابقة تم الاعتماد عليها في الدراسة الحالية، صفات خاصة تُميّزها عن الباقي، قد تتفق مع بعضها في العديد من الجوانب، في حين أنها تختلف في جوانب أخرى، لارتباطها ببيئات أعمال أخرى، أو مؤسسات مختلفة، أو طريقة عمل متباينة.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

تتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة، في بيان الفرق بين البيانات المحاسبية والمعلومات المحاسبية، حيث لم يتطرق لهذه النقطة في الدراسات السابقة، وهذا يسمح بمعرفة المعلومات المحاسبية إذ لا يمكن أن تصل إلى المعلومة إلا بعد دراسة البيانات، وكذلك تم التطرق وإضافة المستفيدين من الإفصاح، وهذا مما يسمح بمعرفة نتيجة الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي.

ومن خلال الأهمية المتزايدة لِكُلِّ من حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، فإن الدراسة الحالية تعتبر استكمالاً واستمراراً للدراسات السابقة التي تم عرضها وتحليلها، فبالرغم من تشابه أغلبية الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، من حيث المنهج المُتَّبَع، والأدوات المستخدمة، وكذا الهدف الذي تتمحور عليه، فإن المُتَوَقَّع من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين حوكمة الشركة والإفصاح المحاسبي، ومدى اعتماد كُُلِّ منهما في أحد فروع ووكالات البنوك الجزائرية العمومية، مُمثلاً في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك خلال السنة الحالية، 2024، ليطم تحديد مدى وجود فرق في ذلك مع باقي أنواع المؤسسات التي كانت محلّ تطبيق من طرف الدراسات السابقة، بما فيها، الاختلاف مع البنك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لحوكمة الشركات

يُعدُّ مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة نسبياً، حيث ظهر استخدامه لأول مرة في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، وازدادت أهميته وتبلورت مبادئه خلال التسعينات. يتناول هذا المبحث مختلف جوانب حوكمة الشركات، بدءاً من تعريفها وخصائصها، مروراً بأهدافها ومزاياها، وصولاً إلى المتطلبات والضوابط الرئيسية لها، وكذلك مختلف مُحدِّداتها.

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها

بالرغم من كثرة الحديث عن الحوكمة، وانتشار هذا المفهوم دراسة وتطبيقاً، عبر العديد من المؤسسات والهيئات والباحثين، في مختلف دول العالم، إلا أنه لم يتم الإتيان على تعريف مُوحَّد لها، بالرغم من التشابه الكبير، والتوافق، في الخصائص التي تُميِّزها.

أولاً: تعريف الحوكمة:

لقد تعددت التعريفات المقدمة لمصطلح **الحوكمة (أو حوكمة الشركات)**، عبر مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية المهتمة بالموضوع. فنُعرِّف **مؤسسة التمويل الدولية (IFC)**، **حوكمة الشركات** بأنها "نظام شامل، يضمُّ الهياكل والعمليات اللازمة، لتوجيه وضبط المؤسسات، وتحديد توزيع الحقوق والواجبات، بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة، بما فيهم المساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والاجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة"¹. وهو نفس السياق الذي ذهب إليه تعريف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** **لحوكمة الشركات** بأنها "مجموعة من المبادئ، والقواعد، التي تُنظِّمُ العلاقة بين إدارة الشركة، ومجلس الإدارة، والمُلاك، وأي أطراف أخرى ذات صلة. تُشكِّلُ حوكمة الشركات إطار عمل يُحدِّدُ الأهداف، ويضمن تحقيقها، من خلال مراقبة الأداء، والإشراف على النتائج. كما تُحدِّدُ أفضل الممارسات لممارسة السلطة، وتقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة، والإدارة العليا، لتحقيق أهداف الشركة، وخدمة مصالح مساهميها"². من خلال هذين التعريفين، يظهر أن **حوكمة الشركات** هي نظام شامل يتضمَّنُ الهياكل والعمليات الضرورية لتوجيه وإدارة المؤسسات بشكل فعال، وتحديد العلاقات والمسؤوليات بين جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على تحقيق الشفافية، والمساءلة، وتعزيز الأداء المستدام، وخدمة مصالح جميع أصحاب المصلحة.

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 25.

² جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 08 و 09 ديسمبر 2010، ص 06.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

أما معهد المدققين الداخليين (AII)، فيشير إلى أن حوكمة الشركات هي "العمليات التي يُنفَّذها مُمثِّلو أصحاب المصالح، من خلال تطبيق إجراءات مُحدَّدة للإشراف على إدارة المخاطر، وضمان كفاءة الضوابط، وتحقيق الأهداف، والحفاظ على قيم المؤسسة"¹. أي أن حوكمة الشركات تشمل العمليات التي يُنفَّذها مُمثِّلو أصحاب المصالح داخل المؤسسة، هذه العمليات تشمل تنفيذ إجراءات مُحدَّدة مثل الإشراف على إدارة المخاطر، وضمان كفاءة الضوابط، بحيث يكون الهدف الرئيسي من ذلك، هو تحقيق أهداف المؤسسة، والحفاظ على قيمها.

بينما عرّف مركز المشروعات الخاصة (CPIE) الحوكمة بأنها "الإطار الذي تعمل فيه المؤسسات، وتُركِّز على بناء علاقات فعالة بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين، وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصالح، وواضعي التنظيمات الحوكمية. بحيث تهدف هذه العلاقات إلى ضمان سير العمل بشكل سليم، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة"². من خلال ذلك يظهر أن حوكمة الشركات لها أهمية بناء علاقات فعالة بين جميع أصحاب المصلحة في المؤسسة، كما يشير إلى أن حوكمة الشركات تعتبر إطاراً يساهم في ضمان سير العمل، بشكل سليم، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وتُعرّف حوكمة الشركات من ناحية المنظور المحاسبي والقانوني، بأنها:³

- **المنظور المحاسبي للحوكمة:** هي مجموعة من الإجراءات، والضوابط، والمعايير، التي تهدف إلى توفير مقوّمات حماية أموال المستثمرين، وضمان تحقيقهم للعوائد المناسبة. تشمل هذه الإجراءات ضمان عدم استخدام أموال المستثمرين في مجالات، أو استثمارات، غير آمنة، ومنع استغلالها من قبل الإدارة، أو المديرين، لتحقيق منافع خاصة.
 - **المنظور القانوني للحوكمة:** هي الإطار التشريعي، والقواعد القانونية، التي تحمي مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة أو الشركة. ويُعرِّفها القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية التي تحكم إدارة شؤون المشاريع، والمؤسسات، في مواجهة الأطراف المستفيدة.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها "نظام من القواعد والعمليات التي تحكم طريقة إدارة الشركة. تهدف إلى ضمان عمل الشركة بطريقة أخلاقية ومسؤولة، وأن تكون مصالح جميع أصحاب المصلحة محمية".

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 25.

² زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول 'حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري'، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012، ص 04.

³ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، ب.ب.ن، 2007، ص ص 13، 14.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات:

- يحمل مصطلح حوكمة الشركات معه، العديد من الخصائص والمميزات، والصفات التي يجب أن تظهر في تطبيقه، وأن تعكس الهدف منه. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:
- الإفصاح والشفافية: أي تقديم صورة واضحة وصادقة للوضع المالي والأداء، وذلك من خلال الكشف عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقارير المالية في الوقت المحدد، والإفصاح عن النتائج الختامية، وكذلك الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة.¹
 - المساءلة: يلزم جميع الأطراف، بتحمل مسؤولية أعمالهم وقراراتهم، حيث تهدف المساءلة إلى ضمان الفعالية والشفافية في جميع مراحل العمل، وتحقيق الأهداف التي وضعتها الشركة. ولتطبيق المساءلة يجب تحديد الهرم الإداري، بحيث يضع مجلس الإدارة، هيكلًا تنظيميًا واضحًا، يُحدّد مسؤوليات وصلاحيات كلّ موظف، وكذلك معرفة حدود العمل، لأنه يُسهّل على جميع الموظفين، فهم دورهم في الشركة، ومساهماتهم في تحقيق أهدافها. والأطراف الخاضعة للمساءلة في المؤسسة هم مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الإدارة العليا، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، المُشرعون، الجمعيات المهنية؛
 - المسؤولية: ترتبط المسؤولية بدعامة المساءلة، حيث يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية، أو فرض عقوبات، في حال سوء الإدارة، وتندرج المسؤولية ضمن خط تفويض السلطات في كلّ شركة. تساعد المسؤولية على تنفيذ العمليات بشكل أفضل، وذلك من خلال تحديد الأعمال المطلوبة من كل موظف، محاسبة الموظفين على أدائهم، تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع أفراد الشركة؛
 - تحقيق العدالة والإنصاف: تُعدّ مبدأ أساسيا في أي مجتمع، حيث تضمن حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة. ويشمل هذا المبدأ الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصلحة، بما يكفل المساواة بين الجميع. ومن بين هذه الأطراف، نجد مصالح أقلية المساهمين، والذين قد لا يتمتعون بنفس القدر من التأثير على قرارات الشركة. لذلك اهتمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بحماية حقوق هذه الفئة من المساهمين، وذلك عن طريق وضع نظم تلزم العاملين في داخل الشركة، بما فيهم المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، بالالتزام بالقوانين والأخلاقيات عند التعامل مع الأسهم، حيث تهدف هذه النظم إلى ضمان المساواة بين جميع المساهمين، ومنع أي استغلال من قبل العاملين في الشركة، مثل المتاجرة في الأسهم بشكل غير عادل؛²
 - الاستقلالية: تتضمن وجود رئيس مجلس الإدارة منفصل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين، بالإضافة إلى وجود موقع على شبكة الانترنت يتم تحديثه باستمرار؛

¹ زبير عياش، أحلام برحايبي، أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018، ص 03.

² مصطفى عبد الحسين علي، علي كاظم حسين، دور الحوكمة في تحيين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 08، العدد 22، الفصل الأول، جامعة بغداد، 2013، ص 104.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- الانضباط: هو اتباع السلوك الأخلاقي في أداء كل عمل مرتبط بأعمال الشركة، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يُحَقِّقُ مصالح الأطراف، في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة، داخليا وخارجيا؛
- المسؤولية الاجتماعية: وجود سياسة توظيف واضحة متمسكة بالسلوك الأخلاقي، والمحافظة على البيئة، والنظر للشركة كمواطن جيد.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

يُعدُّ أسلوب حوكمة الشركات، وسيلة تُمكنُ المجتمع من التأكُّد من حسن إدارة الشركات، بما يحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يُؤدِّي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، ويظهر ذلك من خلال الأهمية التي تكتسبها الحوكمة، والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.²

أولا: أهمية الحوكمة:

تكتسي حوكمة الشركات أهمية بالغة، سواء بالنسبة للمؤسسة في حدِّ ذاتها، من خلال تحقيق أهدافها المُسطَّرة، بأفضل طريقة ممكنة، أو من خلال أصحاب المصلحة، والأطراف ذات العلاقة بها، الذين يرغبون في حماية مصالحهم، مهما تعارضت مع مصالح أخرى. من خلال ذلك يمكن توضيح هذه الأهمية في النقاط التالية³:

- تخفيض مخاطر الفساد المالي والاداري الذي تواجهه المؤسسات والدول؛
- رفع مستوى الأداء، ممَّا يترتب عنه دفع عجلة التنمية، والتقدم الاقتصادي للدول؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- زيادة القدرة التنافسية العالمية للمؤسسات وللدول، مع فتح أسواق جديدة لها؛
- الشفافية والدقة والوضوح في المؤسسات، وما يترتب عليه من زيادة في الثقة في هذه المؤسسات؛
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع؛
- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات، وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه؛
- تحسين وتطوير إدارة المؤسسات، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة، على بناء استراتيجية سليمة، وضمنان إتخاذ قرارات الدمج، أو السيطرة، بناء على أسس سليمة، بما يُؤدِّي إلى رفع كفاءة الأداء؛
- تحقيق الاستقرار للقطاعات على المستوى المحلي والدولي.

¹ توفيق بن الشيخ، محاضرات في حوكمة الشركات، موجهة لطلبة السنة الأولى في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021-2022، ص ص 17، 18.

² طاهر العماري، إبراهيم زروقي، دور الحوكمة في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، عدد خاص، ماي 2018، ص ص 61، 62.

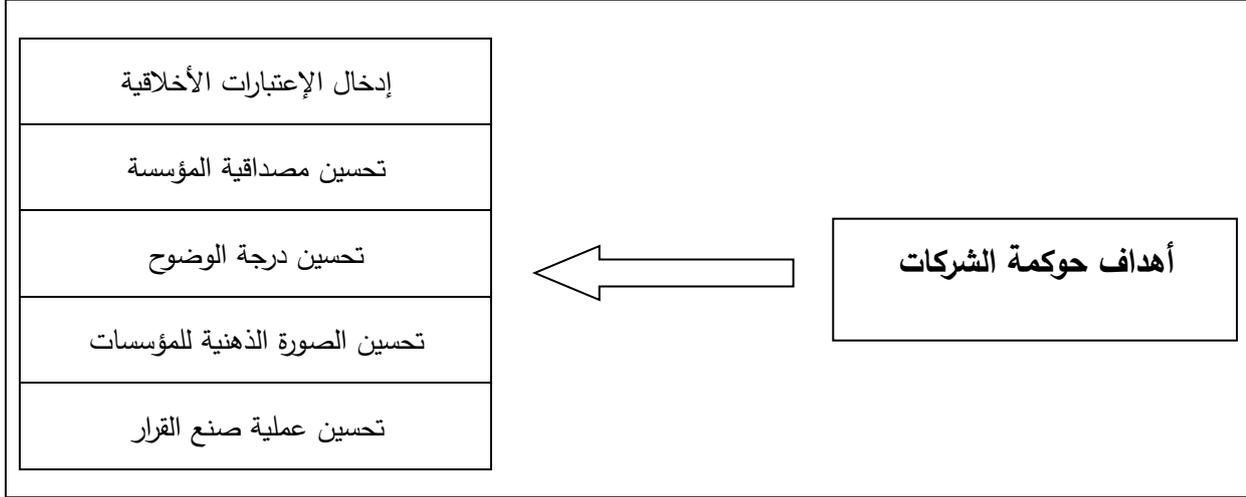
³ نفس المرجع، ص 62.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

ثانياً: أهداف حوكمة الشركات:

تعمل الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف، التي تُصَبُّ في صالح المؤسسة، والأطراف ذات العلاقة والمصلحة بها، وكذا في صالح الاقتصاد ككلّ، يمكن إبراز أهم هذه الأهداف في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أهداف حوكمة الشركات



المصدر: رضا بوقدوم، قنون أحمد، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017-2018، ص 16.

من خلال الشكل السابق، يتوضَّح أن المؤسسة تسعى إلى الوصول إلى عدّة غايات من خلال اعتمادها على حوكمة الشركات، منها ما له علاقة مباشرة بمزايا الحوكمة، مثل الرفع من درجة المصداقية والشفافية، وما له علاقة غير مباشرة مثل تعزيز سمعة وصورة المؤسسة أمام مختلف الجهات والهيئات والأطراف ذات المصلحة.

ويمكن إبراز بعض الأهداف المهمّة لحوكمة الشركات في النقاط الآتية:

- تحسين القدرة على تحقيق الأهداف، تحسين الصورة الذهنية، والانطباع الإيجابي عن المؤسسة؛
- تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات، وتعزيز إحساس المديرين بالمسؤولية، وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة؛
- تسهيل فهم البيانات والمعلومات، وتحسين مستوى مصداقيتهم وموثوقيتهم؛¹
- ضمان مراجعة الأداء المالي والتشغيلي والنقدي للمؤسسة؛
- تقليل المخاطر المالية والاستثمارية؛

¹ زين الدين بروش، جابر دهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- العمل على استقرار أسواق رؤوس الأموال؛
- ضمان الشفافية، والعدالة، والمساواة، وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- حماية حقوق المساهمين، ومصالحهم، من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة.¹

المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات

يقوم تطبيق حوكمة الشركات على مجموعة من المُحدِّدات، والتي تُشكِّلُ العوامل التي تُؤثِّرُ على كيفية تنظيم، وتوجيه المؤسسات، في إدارة الشؤون العامة، وإِتخاذ القرارات. من جانب آخر، فإن الحوكمة تُواجهُ العديد من التحدِّيات التي تُشكِّلُ مجموعة من العقبات التي تعترض سبل تحقيق الحكم الفعال.

أولاً- مُحدِّدات حوكمة الشركات:

هناك اتفاق مشترك بشأن أن، تطبيق حوكمة الشركات بشكل جيد، يعتمد على توفُّر، وجودة، مجموعتين من المُحدِّدات ما: الخارجية والداخلية. يتم توضيح هاتين المجموعتين بالتفصيل فيما يلي²:

(1) المُحدِّدات الخارجية:

تشير إلى البيئة الاستثمارية العامة في البلد، والتي تتضمن: القوانين المُنظِّمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات، وتنظيم المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية، وقوانين الإفلاس؛ كما تشمل أيضاً كفاءة القطاع المالي، بما في ذلك البنوك وسوق المال، في توفير التمويل الضروري للمشاريع، وضمان تنافسية الأسواق، وعناصر الإنتاج؛ بالإضافة إلى الرقابة الفعالة من قبل هيئة سوق المال والبورصة وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم. تلعب هذه العوامل دوراً حاسماً في تحقيق حسن إدارة الشركات، وتقليل التعارض بين العائد الاجتماعي، والعائد الخاص.

(2) المُحدِّدات الداخلية:

تشير إلى القواعد والمبادئ التي تُحدِّدُ كيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع السلطات، داخل الشركة، بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، حيث أن توافرها، وتطبيقها، يُؤدِّي إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

ثانياً- آليات حوكمة الشركات:

تتعلق آليات حوكمة الشركات، بالطرق والأساليب، المستخدمة لتطبيق مبادئ الحوكمة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

¹ زبير عياش، أحلام برحايلي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² محمد حسن يوسف، مُحدِّدات الحوكمة ومعاييرها، ب.د.ن، مصر، 2007، ص 06.

1) الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تُركّز آليات حوكمة الشركات الداخلية على إدارة أنشطة وفعاليات المؤسسة، وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق أهدافها. يمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى¹:

- **دور مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة أداة فعالة في مراقبة سلوك الإدارة، حيث يقوم بحماية رأس مال المستثمرين من سوء الاستخدام، وذلك عبر صلاحياته القانونية في تعيين، وإعفاء، ومكافأة، الإدارة العليا. بالإضافة إلى ذلك، يساهم مجلس الإدارة القوي في وضع إستراتيجية المؤسسة، وتقديم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها وأدائها، بهدف تعظيم قيمة المؤسسة. لكن يجب أن تتمتع هذه المجالس، بالكفاءة، وأن تأخذ في إعتبارها، الأهداف الإجتماعية للمؤسسة، وأن تمتلك السلطة اللازمة لإتخاذ القرارات، بدون تدخّلات سياسية أو بيروقراطية، كما ينبغي لها إختيار الإدارة العليا، بعناية، ومراقبة أداء المؤسسة بشكل مستمر، والإفصاح عن ذلك؛

- **لجنة التدقيق:** تحظى لجنة التدقيق حالياً، بغهتنام كبير من الهيئات العلمية المحلية والدولية، والباحثين، وذلك خاصة بعد الأزمات التي شهدتها المؤسسات العالمية، ويرجع هذا الإهتمام إلى الدور الحيوي الذي يُمكنُ للجنة أن تلعبه في تعزيز الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تُفصَح عنها المؤسسات. تقوم لجنة التدقيق بإعداد التقارير المالية، وتُشرفُ على التدقيق الداخلي، وتدعم هيئات التدقيق الخارجي، وتُعزّزُ إستقلاليتها؛ بالإضافة إلى ذلك، تُؤكّدُ اللجنة عى الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات. كما تضطلع لجنة التدقيق بعدة مهام منها:

- تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بالتعاون مع المدققين الداخليين والخارجيين؛
- مناقشة نطاق، وأولويات، التدقيق، والتوافق عليها؛
- التعامل مع أي تحفّظات، أو مشاكل، تنشأ خلال عملية التدقيق؛
- التوصية بتعيين، ومكافأة، وإعفاء المُدقّقِ الخارجي؛
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي، ومراجعة تقاريرها وتوصياتها لإتخاذ الإجراءات المناسبة؛
- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة.

- **التدقيق الداخلي:** يلعب التدقيق الداخلي دوراً مهماً في الحوكمة، حيث تسهم في زيادة القدرة على مساءلة المؤسسة، فيعمل المُدقّقون الداخليون على زيادة المصادقية من خلال أنشطتهم، ويساهمون في تحسين سلوك الموظفين، وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري. فكلُّ من التدقيق الداخلي والخارجي، يُشكّلان آلية مُهمّة ضمن هيكل الحوكمة، خاصة في ضمان دقّة ونزاهة التقارير، ومنع حالات الغش والتزوير. وقد أقرّت الهيئات المهنية والتنظيمية بدور التدقيق الداخلي في الحوكمة؛

¹ أسماء كردوسي، "محاضرات في حوكمة الشركات"، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص ص 19، 20.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- **لجنة المكافآت:** تشير أغلب الدراسات حول حوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المعنية، إلى ضرورة تكوين لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفيما يتعلق بالشركات المملوكة للدولة، فقد أكدت إرشادات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، على أهمية ضمان معقولية المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وذلك لتعزيز مصالح المؤسسة على المدى الطويل، من خلال جذب الموظفين ذوي الكفاءة العالية. ويتركز دور لجنة المكافآت على تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا، للإدارة العليا؛
- **لجنة التعيينات:** ينبغي إختيار أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، من بين أفضل المرشحين الذين تتناسب مهارتهم، وخبرتهم، مع تلك المحددة من المؤسسة. ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة، تفرض اللجنة مجموعة من الواجبات، مثل تعيين الأشخاص المؤهلين بشكل أفضل، وتقييم مهاراتهم بانتظام، وتطبيق الموضوعية في عملية التوظيف، والإعلان عن الوظائف الشاغرة.

(2) الآليات الخارجية:

- تعتمد آليات حوكمة الشركات الخارجية، على الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، بالإضافة إلى الضغوط التي تفرضها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع. من بين الآليات الخارجية لحوكمة الشركات مايلي¹:
- **منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري:** يلعب التنافس دوراً هاماً في تحديد سلوك الإدارة، وخاصة عندما يكون هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا. يعني ذلك أن إدارة المؤسسة التي تتجح في تجنّب الإفلاس، تُؤثّر إيجاباً على مستقبل المديرين التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة. وعادة ما تُحدّد اختبارات الملائمة للتعيين أنه، من غير المناسب تعيين أشخاص في مناصب إدارية إذا كان لديهم سجل سابق في قيادة شركاتهم نحو الإفلاس أو التصفية؛
 - **التدقيق الخارجي:** يُؤدّي المُدقّق الخارجي دوراً مهماً في تحسين جودة الكشوفات المالية، ويجب عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، بدلاً من مجرد قبولها. يُعزّز دور التدقيق الخارجي مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، والتبصّر والحكمة، حيث يُركّز الإشراف على التحقّق من مدى إمتثال المؤسسات لما يجب عليها القيام به، ويساهم في إكتشاف، ومنع الفساد المالي والإداري. أما التبصّر، فيساعد مُتخذي القرارات، عبر تقديم تقييم مستقل، للبرامج والسياسات، والعمليات والنتائج؛ وأخيراً، تُحدّد الحكمة، الإتجاهات والتحدّيات التي تواجه المؤسسة. ولتنفيذ كلّ منها، يستخدم المُدقّقون الخارجيون التدقيق المالي، تدقيق الأداء، التحقّق، وخدمات الإستشارة. وقد أكّدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية، على أهمية مراعاة دور التدقيق الداخلي من قبل المُدقّق الخارجي؛

¹ خلف الله بن يوسف، كمال زيتوني، "دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الإقتصادية"، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 14، العدد 01، ديسمبر 2019، ص ص 198، 199.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- التشريعات والقوانين: غالباً ما تُؤثّر هذه الآليات، على التفاعلات بين الفاعلين المشاركين مباشرة في عملية الحوكمة. لقد أثّرت بعض التشريعات على الفاعلين الرئيسيين في عملية الحوكمة، ليس فقط فيما يتعلق بدورهم ووظيفتهم، ولكن أيضاً على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض. كمثال، فإن قانون Sarbane-Oxley Act فرض متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، مثل زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتعزيز إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، ويتطلب من المدير التنفيذي، ومدير الشؤون المالية، الشهادة على صحّة التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية، كما يُنصُّ على وضع خطوط إتصال فعالة بين المُدقّق الخارجي ولجنة التدقيق، وتحديد قدرة المسؤولين في المؤسسة على الموافقة على المعاملات التي تحضُّهم، والتي قد تُؤثّر سلباً على مصالح المالكين، وأصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة.

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظلّ حوكمة الشركات

تتبع الشركات مجموعة قواعد وإرشادات مُحدّدة خلال معاملاتها المالية والمحاسبية، ولكي تمتاز الشركة بالشفافية والدقة في النتائج والمعلومات، تنتهج سياسة الإفصاح، التي أصبحت من ثوابت كلّ شركة، تسعى للتطور والرُقّي، وذلك يساعدها في توضيح معلوماتها الحسابية وقوائمها المالية.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

أصبح الإفصاح المحاسبي أحد المُتطلّبات التي لا يمكن الاستغناء عنها في بيئة الأعمال، حيث أنه يُوفّر تبيان جميع المعلومات المحاسبية المتعلّقة بالمؤسسة، ما يزيد من ثقة مختلف الأطراف ذات المصلحة فيها.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي العديد من التعريفات والاقتراحات لتحديد مفهومها، فيعرّف الإفصاح المحاسبي على أنه "إظهار كلّ المعلومات التي قد تُؤثّر في موقف مُتخذ القرار المتعلق، وهذا يعني أن تظهر المعلومات والتقارير المالية، بلغة مفهومة للقارئ، دون إبهام أو تضليل"¹. وفي تعريف آخر، تم الإشارة إلى أن الإفصاح المحاسبي هو "اشتمال التقارير المالية، على جميع المعلومات اللازمة، لإعطاء مُستخدم هذه التقارير، صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة"². فمن خلال التعريفين السابقين، يظهر أن الإفصاح المحاسبي هو عملية كشف البيانات والمعلومات المُهمّة والضرورية للجمهور، مثل المساهمين والمستثمرين، بهدف توفير شفافية، ومعرفة كاملة، حول حالة المؤسسة، بما في ذلك البيانات المالية والتشغيلية، والمخاطر المحتملة، والمعلومات الأخرى، التي قد تُؤثّر على قراراتهم المستقبلية.

كما يُقصدُ ب الإفصاح المحاسبي أنه "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون، وصحيح، وملائم، لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"³. فمن خلال التعريف يظهر أن الإفصاح المحاسبي يُعدّ أداة للمساءلة والشفافية، حيث يتيح للمستخدمين تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بشكل موضوعي.

من خلال ما تم تقديمه من تعاريف، نستنتج أن الإفصاح المحاسبي هو "كشف التقارير للمعلومات المالية، والمعلومات ذات صلة، التي يحتاجها المستخدمون لها، لإتخاذ القرارات المناسبة لهم وفقاً لذلك".

¹ وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن 1996، ص 371

² عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط 04، دار السلاسل للنشر والطباعة والتوزيع، الكويت 1990، ص 322

³ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، ط 04، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 479.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

ويهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات للمستخدمين لعدة أغراض منها:

- تقديم المعلومات حول التدفقات النقدية المتوقعة، سواء الواردة أو الصادرة، في المستقبل؛
- تقديم المعلومات الضرورية التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية إمكانية إجراء المقارنات بين السنوات؛
- توفير المعلومات الداعمة للمستثمرين والدائنين، لتقدير المخاطر، والاحتمالات المرتبطة بالعناصر، سواء كان معترفاً بها، أو غير معترف بها؛
- توضيح العناصر المعترف بها، وتقديم المقاييس المناسبة لها، بعيداً عن المقاييس المستخدمة في البيانات المالية العامة، مثل تقدير القيمة العادلة لبند الميزانية؛¹
- المساعدة في تقييم العائد على استثماراتهم للمستثمرين؛
- تقديم المعلومات الأساسية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من إجراء مقارنات بين السنوات.²

ثانياً - أنواع الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح المحاسبي عموماً هو عملية عرض وكشف بيانات المؤسسة، بطريقة شفافة وواضحة لمستخدمي القوائم المالية، وقد يتخذ الإفصاح المحاسبي أحد الأنواع التالية³:

- (1) **الإفصاح الكافي:** يعتبر أحد أكثر أشكال المعلومات استخداماً، حيث يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة لتكون القوائم المالية شفافة، ويشمل ذلك الإفصاح عن المعلومات المالية الأساسية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.
- (2) **الإفصاح العادل:** يهدف إلى تلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية بطريقة متوازنة ومتساوية، من خلال توفير المعلومات المالية بشكل عادل ومتساوي لجميع المستخدمين، وضمان المعاملة العادلة والمتوازنة بينهم.
- (3) **الإفصاح الشامل:** يتمثل في تقديم كافة المعلومات ذات الصلة التي يمكن أن تؤثر على سلوك مستخدمي القوائم المالية بشكل دقيق، يهدف إلى ضمان عدم إخفاء أي معلومة مهمة قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي. يجب ملاحظة أن الإفصاح الشامل لا يعني عرض كل التفاصيل بدون تمييز، حيث يتجنب الإفراط في الإفصاح لتجنب تعقيد القوائم المالية، وزيادة التكاليف بدون فائدة مبررة.

¹ فضيل فارس، حمزة ضويفي، أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات، دراسة ميدانية، مجلة العربي للمحاسبة، السعودية، 2003، ص ص 04، 05.

² مريم بن يوسف، آدم بن مسعود، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 20.

³ محمد الهادي ضيف الله، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS - IAS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 06، 2013، ص ص 88، 89.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

4) الإفصاح الإلزامي: يتم وفقاً للقوانين المعمول بها، وقد يؤدي ذلك إلى إخفاء معلومات أخرى قد تكون ذات أهمية، ولكنها لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل تلك القوانين.

5) الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): يشير إلى النهج الذي يسعى إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بشكل ملائم، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، وتفصيل عناصر عادية وغير عادية في القوائم المالية، بالإضافة إلى توضيح الانفاق الرأسمالي الحالي، والمخطط، ومصادر تمويله.

6) الإفصاح الملائم: يتمثل في توفير المعلومات الضرورية بشكل مناسب لاحتياجات مستخدمي البيانات، مع مراعاة الظروف الفردية للمؤسسة وطبيعتها.

7) الإفصاح الوقائي: يهدف إلى ضمان ن التقارير المالية تكون شفافة وغير مُضلِّلة لأصحاب الشأن، مما يحمي المجتمع المالي، بما في ذلك المستثمر العادي، الذي قد يكون لديه قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

مما سبق، يتمثل الإفصاح الشامل في كشف البيانات الضرورية لجعلها شفافة، وغير مُضلِّلة، للمستثمرين الخارجيين، ويتوافق بذلك مع مبدأ الإفصاح الوقائي. أما الإفصاح التثقيفي، فقد يُقلِّل من الحاجة إلى الاستعانة بالمصادر الداخلية للمعلومات بطرق غير رسمية، مما قد يُؤدِّي إلى تحقيق فوائد لبعض الفئات على حساب أخرى. وبالنسبة للإفصاح الكافي، فإنه يتطلب الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها، ولكن يمكن أن يختلف هذا الحد الأدنى من شخص إلى آخر، بناءً على الثقافة والخبرة.

ثالثاً - الجهات المستفيدة من الإفصاح:

تقوم الشركة بالكشف الدوري عن المعلومات الأساسية وفقاً للمتطلبات القانونية، ويستفيد مختلف الأطراف من هذا الكشف بناءً على احتياجاتهم، وتحديد الجهات المعنية يلعب دوراً مهماً في تحديد نطاق الكشف المناسب، ويمكن تحديد هذه الجهات على النحو التالي¹:

1) المساهمون الحاليون: ينتظرون البيانات والمعلومات المفصَّح عنها لتمكينهم من تقييم عائد استثمارهم في الشركات، وتحديد مدى الخطورة المحتملة للإستمرار في الإستثمار، وبناءً على هذه المعلومات يتخذون قراراتهم بشأن البقاء أو البيع.

2) المستثمرون المحتملون: يتطلَّعون لفرصة الإستثمار في تلك الشركات، استناداً إلى التحليل الذي سيقومون به للبيانات والمعلومات المنشورة.

¹ طارق محمود علي فنون، فحص وتطوير الشفافية والإفصاح للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2010، ص ص 24، 25.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- 3) **المقرضون (البنوك) ومؤسسات تقييم الائتمان:** يتربص المقرضون القوائم المالية، والمعلومات المنشورة، لتقييم قدرة تلك الشركات، على سداد التسهيلات والقروض المحتملة، وتقدير مدى الخطورة المرتبطة بمنحها تلك التسهيلات والقروض، في حال تقديمها طلباً.
- 4) **الموردون:** يمكنهم، من خلال البيانات والمعلومات المنشورة، تحديد النسب المالية المهمة بالنسبة لهم، مثل نسبة السيولة السريعة، ومعدل دوران المخزون، مما يساعدهم على تقدير قدرة الشركات على السداد، وفي نفس الوقت، يمكنهم شراء كميات جديدة من الموردون.
- 5) **لدارسون والباحثون:** يقومون باستخدام البيانات المالية في إجراء الأبحاث والدراسات.
- 6) **الموظفون والعملاء والمحللون الماليون:** يتلقى المحللون بانتظام، البيانات والمعلومات، حول إستمرارية الشركة وقدرتها على المنافسة والبقاء، كما يمكنهم تحليل القوائم المالية للشركة.
- 7) **الحكومة والجهات الرسمية:** تهتم الحكومة بالبيانات والمعلومات لتحسين مستوى الإستثمار، وتنظيم الشركات، ووضع السياسات الضريبية، والأهم من ذلك إعداد الإحصائيات للدخل الإجمالي والوطني.

رابعاً - متطلبات الإفصاح المحاسبي:

يقتضي الإفصاح المحاسبي توفير مجموعة من المتطلبات، وتتجلى هذه المتطلبات من خلال العناصر التالية¹:

1. **السياسات المحاسبية:** بموجب القوائم المالية، يتم قياس العناصر باستخدام سياسات محاسبية تختلف من شركة لأخرى، حيث تشمل المبادئ المحاسبية المعترف بها سياسات وطرق محاسبية متنوعة. أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذا الواقع، مشيرة إلى أن استخدام سياسات محاسبية متباينة، قد يؤدي إلى صعوبة في تفسير القوائم المالية. لا توجد مجموعة مُحددة من السياسات المحاسبية المقبولة عموماً، مما يعني أن استخدام سياسات مختلفة، قد يُؤدّي إلى وجود قوائم مالية متنوعة لنفس الأحداث والظروف، لذلك يعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة لفهم الأرقام المعروضة في القوائم المالية.
2. **الأطراف والصفقات الهامة:** تتضمن الإيضاحات المُكمّلة للقوائم المالية وصفاً للصفقات التي تمت بين الشركة والأطراف الأخرى، بالإضافة إلى توضيح العلاقات الهامة بينهما وبين الأطراف الخارجية، مثل: العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة.

¹ عمار بوشالي، دور الإفصاح والشفافية في تحسين فعالية حوكمة الشركات في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، جامعة البليدة 2، ص ص 140، 141.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

3. **الأحداث اللاحقة:** تشمل القوائم المالية فترة مُحدّدة من الزمن، وغالباً لا تنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، غالباً ما تنشر بعد إنتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتُعرف هذه الفترة بالفترة اللاحقة. وخلال هذه الفترة تحدث أحداث هامة تتعلق بالمعلومات المالية التي تم إعدادها، إذا لم تكن هذه الأحداث مدرجة في القوائم المالية، فقد يتطلب الأمر تعديل تلك القوائم أو عرضها في شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

4. **الإلتزامات المحتملة:** يشغل العديد من المساهمين والأطراف ذوي العلاقة، بحالات عدم اليقين المتعلقة بالإلتزامات المحتملة، وطريقة تكوُّنها، أو قيمتها، وغالباً ما تنشأ هذه الحالات نتيجة للدعاوى المُقامة ضد الشركة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي قد تتطلب دفع مبالغ مستقبلية في حال تسوية النزاع. وفي بعض الحالات يتم تحديد بعض هذه الإلتزامات بشكل مُؤكّد، فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءاً من القوائم المالية، بينما يتم الإشارة إلى الإلتزامات المحتملة بشكل أقل تأكيداً في ملاحظات القوائم المالية. والإفصاح في هذه الحالة يُعلّم المستخدم لهذه القوائم المالية، بالنتائج السلبية المحتملة، والتي لم تتصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية والقوائم المالية

تعتبر المعلومات المحاسبية عموداً أساسياً في عمليات إتخاذ القرارات داخل المؤسسات والشركات، فهي تُوفّر للإدارة، والمستثمرين، والمساهمين، والجهات الخارجية، معلومات لفهم أداء المؤسسة، وإتخاذ القرارات المستقبلية. والقوائم المالية هي تقارير مالية تعكس الوضع المالي، والأداء المالي للمؤسسة، خلال فترة زمنية مُحدّدة.

أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية:

قبل التطرق لتعريف المعلومات المحاسبية، نشير إلى أن "البيانات" هي عبارة عن حقائق مجردة لا تحمل معنى أو دلالة في ذاتها، وبالتالي فإن تركها بمفردها لا يضيف أي قيمة لفهم مستخدميها أو تأثيرها على سلوكهم، وتتألف البيانات مجموعة من الحروف، والرموز، والأرقام، التي تصف وقوع أحداثٍ معينة داخل نظام ما. أما "المعلومات"، فهي تشير إلى النتائج التي نتحصل عليها بعد معالجة البيانات، مثل التحليل والعرض في تقارير تُناسبُ الاستخدام المطلوب، في الوقت المناسب، وبهذه الطريقة تتحول البيانات إلى معلومات تسهم في تلبية احتياجات المؤسسة.¹ ويمكن تلخيص الفرق بين البيانات والمعلومات في الجدول التالي:

¹ زونية بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص ص 29، 30.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

الجدول رقم 02: الفرق بين البيانات والمعلومات

المعلومات	البيانات	الإختلاف من حيث:
قيم وحقائق نهائية	قيم وحقائق أولية	طبيعتها
يتم الحصول عليها من التقارير المالية المُعَدّة من قبل المؤسسات	يتم الحصول عليها من المستويات التنفيذية داخل المؤسسة وخارجها	مصدرها
ذات دلالة مستقبلية	ذات دلالة تاريخية	دالاتها
لها قيمة إقتصادية كبيرة	لها قيمة إقتصادية بسيطة	قيمتها الإقتصادية
ذات تأثير مباشر في إتخاذ القرار	ليس لها تأثير على القرارات	تأثيرها على القرارات
مخرجات النظام	مدخلات النظام	مكانها داخل النظام

المصدر: خليل محمد القصاص، دور البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة عمان، الأردن 2006، ص 52.

يُظهِرُ الجدول السابق أن البيانات، هي حقائق خام غير مُنظّمة، بينما المعلومات، هي بيانات تم معالجتها، وتنظيمها، وتقديمها في سياق مُعيّن، لِصُبح ذات معنى وفائدة. فيمكن تحويل البيانات إلى معلومات، من خلال عملية المعالجة والتحليل، فنُصبحُ المعلومات أكثر قيمة من البيانات، لأنها ذات معنى وفائدة.

ومن خلال توضيح الفرق بين المعلومات والبيانات، يمكن تقديم تعريف للمعلومات المحاسبية على أنها تلك البيانات التي يتم تجهيزها، وتقديمها، بطريقة منتظمة، وذات فائدة، في عملية اتخاذ القرارات¹، كما عُرِّفت أيضاً المعلومات المحاسبية بأنها "النتائج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، حيث يتم تعزيزها بالبيانات والتقارير والكشوفات عبر تسجيلها ومعالجتها، ومن ثمّ يتم عرضها في شكل القوائم المالية، يهدف ذلك إلى تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لإدارة مشاريعها واتخاذ القرارات المناسبة"². من خلال ذلك يظهر أن المعلومات المحاسبية هي البيانات المُعالَجة، والمُنظّمة، بطريقة تتيح فهمها وإستخدامها في عمليات إتخاذ القرارات المالية، وإدارة المشاريع، ويتمثّل هدفها في توفير المعلومات الضرورية للإدارة من أجل إتخاذ القرارات المناسبة.

¹ سناء شريخ، شهرزاد بطاط، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص محابة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 10.

² حيدر عباس العطار، ازدهار عبد الله زامل، وعد هادي عبد، دور مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا الزبون في ظل إستخدام المحاسبة الرشيدة، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 11، العدد 02، 2019، ص 130.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

ومن خلال ذلك، يبرز أن للمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي¹:

- زيادة قنوات الاتصال في المؤسسة، تستدعي توفير المعلومات بشكل شامل، وتبادلها بشكل فعال؛
 - التأثير المتبادل بين المؤسسة والبيئة الخارجية، يتطلب فهمًا دقيقًا للظروف المحيطة بها؛
 - تعدد أهداف المؤسسة يحتاج إلى توفير معلومات تُلبّي مختلف الأهداف؛
 - زيادة حجم المؤسسات يتطلب إنتاج المعلومات بشكل دائم ومستمر.
- استخدام المعلومات المحاسبية يتفاوت بين المستخدمين حسب الجهة التي تطلب هذه المعلومات، وقد تم تصنيفهم على النحو التالي²:

(1) **المستخدمون الداخليون:** هم الذين يعتبرون المعلومات المحاسبية أداة مساعدة في اتخاذ القرارات.

(2) **المستخدمون الخارجيون:** الذين يمكن تقسيمهم إلى ثلاث (03) مجموعات:

- المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والبنوك التي تُمثّل مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة؛
- المدينون والدائنون، الذين يساهمون في عمليات التشغيل اليومية للمؤسسة؛
- الهيئات التجارية والرسمية والحكومية، التي تُؤثّر قراراتها على المؤسسة، مثل وزارة المالية ومصالح الضرائب.

كما يمكن تقسيم المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها من قبل المؤسسة، إلى مجموعتين:

- (1) **المجموعة الأولى:** تشمل المستفيدين الذين يمتلكون اهتمامًا مباشرًا بالمؤسسة، دون أن يكون لديهم معرفة بالأنشطة اليومية لها؛
- (2) **المجموعة الثانية:** تشمل المستفيدين الذين يظهرون اهتمامًا غير مباشر بالمؤسسة، وليس لديهم معرفة بالأنشطة اليومية.

ويمكن تقسيم هاتين المجموعتين استنادًا إلى قدرتهما على تحديد المعلومات واحتياجاتهم منها إلى:

- المستفيدين الذين يمتلكون القدرة، أو السلطة، على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المؤسسة؛
- المستفيدين الذين لا يمتلكون القدرة، أو السلطة، على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المؤسسة.

¹ سناء شريخ، شهرزاد بطاط، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² صورية كحول، دور المعلومات المحاسبية في تحسين إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2017، ص 469.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تتفاوت الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية في طرق استخدامها، حيث يوجد من يستخدمها بصورة مباشرة، وآخرون يستخدمونها بصورة غير مباشرة، ومن أمثلة هؤلاء المستخدمين: المالك الحاليون والمحتملون، والدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، بالإضافة إلى الجهات المهتمة بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

تتّصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والسمات، بحيث يمكن التمييز بين خصائص أساسية، وأخرى ثانوية، نذكرها فيما يلي¹:

1. الخصائص الأساسية: وتشمل على مايلي:

1.1. **الملاءمة:** تعتمد الملاءمة على قيمة المعلومات وتأثيرها في اتخاذ القرارات، حيث تسهم في تقليل الأخطاء وزيادة الفائدة للمستخدم، وتحسين دقة التنبؤ بالأحداث المستقبلية. وقد اعتبرت جمعية المحاسبين الأمريكيين، أنه حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يجب أن ترتبط بالهدف، والاحتياجات المطلوب تحقيقها، ويمكن تحقيق هذه الخاصية عبر توفر الشروط التالية:

- **التوقيت المناسب:** يعني أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة للمستخدم عندما يحتاج إليها، وبذلك لا تصبح المعلومات قديمة وتقعد قيمتها، مما يؤثّر سلبيًا على قدرتها في توجيه عمليات اتخاذ القرارات.

- **القدرة التنبؤية:** ينبغي للمعلومات المحاسبية أن تدعم عمليات التقدير والتنبؤ التي تُجرىها المؤسسة، مثل استخدامها للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أو توقع الإيرادات المتوقعة خلال الأشهر المقبلة. تلك التقديرات والتنبؤات تساعد في صياغة الخطط الاستراتيجية المناسبة للمستقبل.

- **التقييم:** المعلومات المحاسبية ينبغي أن تسهم في تأكيد أو تصحيح التقديرات السابقة التي قام بها المستخدم.

1.2. **الموثوقية:** تُعتبر ثاني أهم الخصائص في المعلومات المحاسبية، حيث تُظهر قدرة المستخدم على الاعتماد عليها. يجب أن تتميز المعلومات الموثوقة بالحياد، حديثه، وقابلة للتحقق، حالية من أي تحيز، التمثيل الصادق. تتحقق خاصية الموثوقية عن طريق توفير الشروط التالية:

- **التحقق:** لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية يجب أن تكون قابلة للتحقق، وهذا يعني أنه يجب أن تُثبت بواسطة وثائق قانونية تؤدي إلى نتيجة واحدة، بغض النظر عن التباين في طرق القياس المستخدمة.

¹ نور الدين بهلول، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 04، سبتمبر 2012، ص ص 286، 287.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- **الحيادية:** لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية، يجب أن تكون محايدة وخالية من أي تحيز تجاه فئة معينة على حساب الأخرى، يتحقق ذلك من خلال وضع معايير موحدة لإعداد وعرض القوائم المالية؛
 - **التمثيل الصادق:** لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية، يجب أن تكون التمثيلات دقيقة وصادقة دون تحريف للعمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية المتمثلة في تلك المعلومات.
2. **الخصائص الثانوية:** وتشمل الخصائص الثانوية ما يلي:
- 1.2 **خاصية الثبات:** يشير إلى استمرار المؤسسة في تطبيق نفس الإجراءات، والمبادئ، للقيام بعملية القياس والإفصاح من دورة إلى أخرى. ومع ذلك لا يعني هذا أن المؤسسة غير قادرة على تغيير الطرق المحاسبية المطبقة، فهي تستطيع إجراء التغييرات كلما اقتضت الحاجة لذلك، بشرط الإفصاح عن هذا التغيير، مع تقديم التبريرات المناسبة لذلك.
 - 2.2 **القابلية للمقارنة:** تعني القدرة على مقارنة البيانات المالية للمؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة، وكذلك مقارنة أداء المؤسسة مع منافسيها في نفس القطاع.

ثانياً - مفهوم القوائم المالية:

تعرف **القوائم المالية** بأنها "الأدوات التي تُستخدم لنقل ملخص للأرباح والوضع المالي للمؤسسة، إلى الإدارة والأطراف المعنية، وتشمل هذه الوسائل مجموعة شاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي لا يمكن فصلها، والتي تُوفّر صورة دقيقة للحالة المالية الحالية، والأداء وتغيّراته، نهاية الفترة المحاسبية"¹. كما تم تعريف **القوائم المالية** بأنها "تقرير يحتوي على تفاصيل شاملة وإجمالية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، يتم عرضه وفقاً للمعايير المحاسبية المُحدّدة، حيث يتم التعبير عنه بواسطة أرقام تُوضّح جميع العمليات الاقتصادية والمالية التي تم تنفيذها خلال فترة زمنية مُحدّدة"².

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن **القوائم المالية** هي "مجموعة من التقارير المالية، التي تعرض معلومات حول الأداء المالي، والوضع المالي لشركة أو مؤسسة ما، خلال فترة زمنية معينة، بحيث يتم عرضها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها". وتهدف القوائم المالية إلى³:

- تحديد التوقعات المستقبلية للمؤسسة؛
- توفير معلومات للأطراف المعنية، سواء كانت داخلية أو خارجية؛
- تقييم قوة المؤسسة المالية، وتحديد مدى ربحيتها.

¹ حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل توجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018، ص 219.

² دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009 ص 68.

³ حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تشير الخصائص النوعية للقوائم المالية، إلى السمات التي تجعل المعلومات المدرجة في هذه القوائم ذات فائدة للمستخدمين، إذ يظهر تطبيق المعايير المحاسبية المناسبة، والخصائص الأساسية، لكي تصبح القوائم المالية دقيقة وعادلة، مما يساعد على توفير صورة شفافة وصادقة عن الوضع المالي للمؤسسة.¹ سوف يتم تلخيص أهم الخصائص النوعية في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: الخصائص النوعية للقوائم المالية

القابلية للفهم والإستيعاب	الملاءمة أو الدلالة	المصدقية والعدالة	القابلية للمقارنة
لا تكون مُعقّدة، أي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية، ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	حتى تكون المعلومات مفيدة، لا بُدّ أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تُؤثّر على قرارات المستخدمين، خاصة فيما يخصّ المركز المالي والأداء. وتعتبر مُهمّة، إذا كان هدفها وتعريفها، يُؤثّر على القرار. تساعد أيضاً على تقييم الماضي، والحاضر والمستقبل، وكذلك تُمكن من التأكد من التقييم السابق أو تصحيحه.	يجب أن تكون موثوقاً فيها، ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتُعبّر بصدق عما يقصد أن تُعبّر عنه من عمليات وأحداث. وأن تكون كاملة، خالية من الأخطاء والحذف، حتى لا تصبح مُضلّلة، وتُعبّر عن المركز المالي، بشكل عادل.	قابلة للمقارنة عبر الزمن، من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي، وفي الأداء، ومقارنتها مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى مختلفة، حتى يمكن تقييم مراكزها، والتغيّرات الحاصلة في المركز المالي.

المصدر: زوينة بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

يُظهرُ الجدول مُلخّصاً واضحاً عن خصائص القوائم المالية النوعية الأربعة، وهي: القابلية للمقارنة، المصدقية والمعادلة، الملائمة أو الدلالة، والقابلية للفهم والإستيعاب. تُعدّ هذه الخصائص، أساسية لضمان جودة القوائم المالية، وقدرتها على توفير معلومات مفيدة وموثوقة للمستخدمين. ويمكن توضيحها فيما يلي:

- **القابلية للفهم والإستيعاب:** من خلال الجدول يظهر أن القوائم المالية يجب أن تكون سهلة الفهم والإستيعاب للمستخدمين، يعني ذلك أن المعلومات المُقدّمة في القوائم المالية يجب أن تكون مفهومة للمستخدمين ذوي المعرفة المحاسبية المحدودة. ويمكن تحقيق القابلية للفهم والإستيعاب، من خلال إستخدام لغة بسيطة، وتجنّب المصطلحات المحاسبية المُعقّدة.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 50.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- **الملائمة أو الدلالة:** يُوضَّح الجدول أن القوائم المالية يجب أن تكون مفيدة للمستخدمين في إتخاذ القرارات، يعني أن المعلومات المُقدّمة في القوائم المالية يجب أن تكون ذات صلة بإحتياجات المستخدمين، وأن تساعد على فهم المركز المالي للمؤسسة وأدائها. ويمكن تحقيق الملائمة أو الدلالة، من خلال إختيار المعلومات ذات الصلة، وتقديمها بطريقة واضحة وموجزة.
- **المصدقية والعدالة:** يشير الجدول إلى أن القوائم المالية يجب أن تكون موثوقة وخالية من الأخطاء، يعني ذلك أن المعلومات المُقدّمة في القوائم المالية يجب أن تكون دقيقة، وصادقة، وتعكس الواقع المالي للمؤسسة بشكل صحيح. ويمكن تحقيق المصدقية والعدالة من خلال إتباع مبادئ المحاسبة، والإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية.
- **القابلية للمقارنة:** يشير الجدول إلى أن القوائم المالية، يجب أن تكون قابلة للمقارنة عبر الزمن، يعني ذلك أن المستخدمين، يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة البيانات المالية لفترة معينة أخرى. كما يجب أن يتمكّن المستخدمون من تحقيق المقارنة من خلال إستخدام نفس الأساليب المحاسبية، وإتباع نفس مبادئ القياس والتقييم من فترة إلى أخرى.

ثالثاً - أنواع وعناصر القوائم المالية:

- حدّد مجلس معايير المحاسبة الدولية خمسة (05) قوائم أساسية بالنسبة للمؤسسة، ويمكن توضيحها كما يلي¹:
- (1) **قائمة المركز المالي:** ويعرض حالة المؤسسة من حيث الأصول والخصوم، أو المال الخاص بالمؤسسة من الحقوق والالتزامات، في نهاية فترة مالية محددة؛
 - (2) **قائمة الدخل:** ويوضّح نتيجة عمل المؤسسة، سواء كانت ربحاً أو خسارة، خلال فترة مالية معينة؛
 - (3) **قائمة التدفقات النقدية:** ويظهر التدفقات النقدية الواردة (المقبوضات)، والصادرة (المدفوعات)، خلال فترة مالية محددة، ويتم تصنيفها وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
 - (4) **قائمة التغير بحقوق الملكية:** يُظهر التغيّرات في حقوق الملكية، سواء كانت زيادات أو انخفاضات ناتجة عن الأرباح أو الخسائر، بالإضافة إلى التوزيعات الخاصة بالأرباح، أو المسحوبات على الرصيد المحتجز في بداية الفترة، والرصيد غير الموزع في نهاية فترة مالية محددة؛
 - (5) **الملاحق (الإيضاحات):** فهي معلومات تفصيلية تُضاف إلى القوائم المالية، لتوضيح البنود المذكورة فيها، والسياسات المتبعة في إعداد القوائم وتسجيل العمليات، مثل السياسات المتعلقة بالأصول الثابتة.

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 22.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

- ومهما اختلف نوع القوائم المالية، فإن القائمة المالية تعرف بعناصرها الاقتصادية، وهذه التصنيفات تُعرف بعناصر القوائم المالية، وتتنوع هذه العناصر فيما بينها، وتُقسم إلى¹:
- **الأصول:** وهي الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة نتيجة للأحداث والعمليات السابقة، والتي من المتوقع أن تنتج منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.
 - **الخصوم:** وهي التزامات المؤسسة تجاه الآخرين نتيجة للأحداث السابقة، ومن المتوقع أن يتم سدادها باستخدام موارد المؤسسة.
 - **حقوق الملكية:** تُمثّل المطالبات التي يحملها الملاك تجاه أصول المؤسسة، بعد سداد كافة الالتزامات للآخرين.
 - **الإيرادات:** وهي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة نتيجة لبيع السلعة.
 - **المكاسب:** وتمثل الزيادة في حقوق الملكية نتيجة لزيادة المنافع الاقتصادية، أو تقديم خدمة، وغالبًا ما تكون غير مرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة.
 - **المصروفات:** وتمثل النقص في المنافع الاقتصادية خلال فترة معينة، نتيجة لبيع سلعة أو تقديم خدمة.
 - **الخسائر:** وتُعبّر عن الانخفاض في حقوق الملكية نتيجة لنقص المنافع الاقتصادية، وغالبًا ما تكون غير مرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة.
 - **المسحوبات:** وهي القيمة التي يستخلصها الملاك من المؤسسة للاستخدام الشخصي، وغالبًا ما لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة.
 - **صافي الدخل:** يُعرف بزيادة إيرادات المؤسسة على المصروفات المتعلقة بها خلال فترة معينة.
 - **صافي الخسارة:** يُعرف بزيادة مصروفات المؤسسة عن الإيرادات المتعلقة بها خلال فترة معينة.

المطلب الثالث: المَقَوِّمات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تُمثّل مَقَوِّمات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، الأساس الذي يقوم عليه بناء نظام الإفصاح المحاسبي، كما تُعدُّ ركيزة أساسية في بناء الثقة، والشفافية، في العلاقات بين المؤسسة، ومختلف الأطراف ذوي العلاقة والمصلحة بها.

أولاً: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والغرض منها:

هناك تنوع في فئات المستخدمين للمعلومات المحاسبية وطرق استخدامها، فبعضهم ينظر إليها كجزء أساسي من إطار الإفصاح المناسب، بينما يستخدم آخرون هذه المعلومات بشكل غير مباشر.

¹ حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 115، 116.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

ويُعتبر تحديد المستخدم المستهدف، واحتياجاته، صعباً نظراً لتنوعهم واختلاف اهتماماتهم؛ وبناءً على تنوع الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية، يواجه مُعدُّو التقارير خيارين رئيسيين عند إعداد التقارير:

- **الخيار الأول:** يتضمن إعداد تقارير مالية متعددة، وفقاً لنماذج مُتنوّعة، تُلبّي احتياجات الفئات المختلفة. ومع ذلك، يعتبر هذا الخيار صعباً، وغير متوافق مع مبدأ الجدوى الاقتصادية، حيث يجب أن لا تتجاوز تكلفة المعلومات، العائد المتوقع منها.
- **الخيار الثاني:** يتضمن إعداد تقرير مالي واحد، مُتعدّد الأغراض، يُلبّي احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين. ومع ذلك، هذا الخيار غير واقعي، وصعب التطبيق، حيث سيجعل التقارير المالية ضخمة ومفرطة في التفاصيل.

نظراً لهذه المشكلة، اقترح الباحثون تحديد مستخدم مستهدف، وجعله محوراً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية. ومع ذلك، اختلفوا في تحديد هوية هذا المستخدم، حيث يرى بعضهم بأن من الممكن تضمين المستثمر العادي ضمن هذه الفئة، بينما يرون آخرون بأن المُحلّل المالي هو المستخدم المستهدف. وقد اعتمد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير.

استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة، على تحديد احتياجات مشتركة للمستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية. وبناءً على ذلك، يمكن إعداد كشوف مالية تُلبّي احتياجات هذه الفئات المشتركة، مع التركيز على احتياجات ثلاث فئات رئيسية وفقاً لترتيب الأولويات وهي: الملاك الحاليين، الملاك المحتملين، والدائنين¹.

تُحدّد الجهة المستفيدة، الغرض الرئيسي الذي سُنستخدم فيه المعلومات المحاسبية، ويُعتبر تحديد الأغراض من قبل الجهة المعدة للتقارير المالية، أمراً ذا أهمية بالغة لتحديد كيفية استخدام تلك المعلومات. فبعض المعلومات المالية تُعدّ لتقديمها لجهة مستفيدة معينة مثل المقرضين أو البنوك، وتكون بعض تلك المعلومات ملائمة لجهة معينة، وغير ملائمة لجهة أخرى.

ويتطلب تحقيق الملائمة، لوجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات، والكشف عنها من جهة، والغرض الرئيس لاستخدامها من جهة أخرى. بالتالي يجب تحديد الغرض الذي يستخدم فيه المعلومات قبل تحديد ما إذا كانت ملائمة أم غير ملائمة، حيث يمكن أن تكون المعلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين، ولكن قد لا تكون ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل. عند إعداد وتوصيل التقارير

¹ ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص ص 88، 89.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

المالية الخارجية، يجب أن لا يُترتب على ذلك، الإفصاح عن آثار ضارة بالموضع التنافسي للمؤسسة، في ظل منافسة حادة بين المؤسسات، وبالتالي يُعتبر الإفصاح عن التقارير المالية وسيلة لإخلاء المسؤولية تجاه الآخرين من وجهة نظر الإدارة.¹ وتستخدم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لأغراض عدة، بما في ذلك²:

- تنظيم نشاطات المؤسسة، وتقييم أداء الإدارة ومدى تحقيقها للمسؤوليات؛
- تحديد السياسات الضريبية، وإعداد واستخدام إحصائيات الدخل الوطني؛
- تحديد موعد الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار في حقوق الملكية، أو بيعه؛
- تقييم مدى الأمان المتوفر للأموال التي تمت إقراضها للمؤسسة؛
- تقدير قدرة المؤسسة على تحمّل الديون وتوفير المزايا للموظفين.

ثانياً - طبيعة ونوع وتوقيت المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

إن الهدف الرئيسي للإفصاح هو تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير، من خلال توفير البيانات المحاسبية اللازمة، ويتأثر سلوك هؤلاء المستخدمين بكمية، ونوعية، البيانات والمعلومات المُفصح عنها.

عند تحديد الكمية المناسبة من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، وعرضها في البيانات المالية، يتبع المحاسبون الممارسات الشائعة، والمتطلبات القانونية. ويمكن تقسيم الإفصاح في التقارير المحاسبية، إلى معلومات كمية مالية، ومعلومات غير كمية غير مالية.

في المعلومات الكمية، تُعزى القوائم المالية مثل الميزانية، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، عن الأرقام الفعلية أو التقديرية للأحداث المالية للمؤسسة، ويرى المستفيدون أهمية كبيرة في هذه البيانات لتحقيق فهم دائم.

أما المعلومات غير الكمية غير المالية، فتُوضح في التقارير المحاسبية بشكل وصفي، لزيادة فهم المستخدم وثقته بالأرقام المالية. تكون هذه المعلومات غالباً مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية الرئيسية، والكشوف المالية الملحقة، أو الملاحظات الهامشية، بالإضافة إلى تقرير الإدارة.³

¹ حسين عبد الجليل لال غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة - التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 52.

² لبنى بن زاف، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019، ص 138، 139.

³ نفس المرجع، ص 139.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

كما ينبغي توفير المعلومات في الوقت المناسب لضمان ملائمتها، حيث يجب أن تكون متاحة لمتخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير. على الرغم من أن العرض التقليدي للقوائم المالية يتم مع نهاية السنة المالية، فإن إعداد وعرض كشوف مالية ربع سنوية، يساهم بشكل كبير في تعزيز ملائمة المعلومات، حيث يمكن لمستخدمي هذه القوائم الاستفادة منها للحصول على توقعات سريعة ودقيقة.¹

تأكيدًا على أهمية إصدار التقارير المالية السنوية في الوقت المناسب، فإن مهنة المحاسبة والتشريعات المالية توليها اهتمامًا كبيرًا، حيث أكدت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، أن توقيت الإصدار يعتبر عنصرًا أساسيًا من عناصر الإفصاح المناسب.²

ثالثًا - تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

لضمان إفصاح فعّال، يتوجب تقديم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطرق تجعلها سهلة الفهم، وترتيب وتنظيم المعلومات بشكل يُركّز على النقاط الرئيسية. يُعرض عمومًا، المعلومات ذات الأثر البارز على قرارات المستخدمين في الكشوف المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الإضافية، والتفاصيل، في الملاحظات المرفقة بالقوائم أو في جداول مكملة. أحيانًا، يكون من الضروري تكرار الإفصاح عن نفس المعلومة، في أماكن مُتعدّدة في الكشوف المالية، إذا كانت ذات أهمية بالغة. ومن الطرق الشائعة للإفصاح ما يلي:³

- **الكشوف المالية:** تبرز المعلومات المحاسبية الأكثر أهمية وملائمة، مع إدراج القوائم المالية الرئيسية مثل قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية. يجب أن تكون البنود المدرجة في هذه القوائم، قابلة للقياس بدرجة كافية من التأكد والملائمة والاعتماد. يُعتبر هذا النهج أحد أشكال الإفصاح الأقوى، وبعد تبويب المعلومات داخل القوائم المالية، يُعد واحدًا من أشكال الإفصاح الهامة.

- **المعلومات التي توضع بين الأقواس:** تُستخدم المعلومات الموضوعية بين الأقواس لربط بند في إحدى الكشوف المالية، ببند آخر في نفس القائمة أو قائمة مختلفة، أو لتوضيح قيد معين بشكل مختصر، أو لإشارة إلى شرح مفصل في الملاحظات.

- **الملاحظات الهامشية:** استخدام الملاحظات الهامشية يُعتبر تطورًا ملموسًا نحو تعزيز الإفصاح بشكل كافٍ، حيث تقدم معلومات لا يمكن توفيرها في القوائم المالية. وقد وُصفت هذه الفترة بوصف "حقبة الهوامش"، حيث تُعد هذه الملاحظات جزءًا مكملًا للقوائم المالية، تشمل شروحات للبنود المعروضة

¹ أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 45.

² عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، أصول القياس والإتصال المحاسبي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1988، ص 159.

³ ناجي بن يحيى، مرجع سبق ذكره، ص ص 92، 93.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

فيها مثل سياسات الاستهلاك، والتقويم للأصول الثابتة، والمخزون، والعناصر المحتملة، بالإضافة إلى الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية. ليست هناك حاجة لأن تكون هذه الملاحظات والشروحات مقاسة كميًا، فهي يمكن أن تكون سردية ووصفية أو إنشائية.

- **الكشوف والجداول الملحقّة:** غالبًا ما يُعرض بعض بنود القوائم المالية بشكل عام، مما يستدعي تفصيل هذه البنود بشكل أكبر، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال الكشوف والجداول الملحقّة. تشمل هذه الكشوف جداول تحليلية لبعض إجماليات الأصول والخصوم، بالإضافة إلى كشوف توضح تأثير تغيرات الأسعار، والمعاملات مع الجهات الحكومية.
- **قوائم الإدارة:** تشمل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، وتوقعات الإدارة المستقبلية، والأهداف المرسومة لتحقيقها. كما تُوفّر معلومات عن الإنتاج، ومعدلات نمو المبيعات والأرباح، وتُسلط الضوء على العوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل.
- **تقرير مراجع الحسابات:** تقرير مراجع الحسابات ليس مجرد وسيلة لإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، بل يقوم بدوره كوسيلة لإفصاح عن النقاط التالية:
 - الأثر المهم نسبيًا لتبني طرق محاسبية مختلفة عن الطرق المعتادة؛
 - الأثر المهم نسبيًا لنتائج التحوّل من طريقة محاسبية معتادة إلى طريقة أخرى؛
 - إختلاف الرأي بين المراجع والعميل بشأن قبول إحدى الطرق المحاسبية أو أكثر في التقارير المالية

المطلب الرابع: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعتبر مبدأ الإفصاح من المبادئ الأساسية للحوكمة، لما له من دور رئيسي في توفير المعلومات المحاسبية، وضمان الشفافية التي يبحث عنها، مختلف أصحاب المصلحة، في القوائم المالية، والتي تكشف من خلالها عن المعلومات التي يحتاجها كُّلّ منهم.

أولاً- العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي:

الانهيارات العديدة التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة دفعت إلى تسليط الضوء على تطبيق قواعد الحوكمة، بهدف استعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية. حيث أن واحدة من أهم الأسباب وراء هذه الانهيارات، كان عدم دقّة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومن هنا جاءت أهمية مبدأ الإفصاح، خاصة الإفصاح المحاسبي، كأحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات.

فالبداية الضرورية لأي نقاش حول المعلومات المحاسبية، هي الحوكمة الجيدة، حيث تعتبر الشفافية المالية والمحاسبية جزءًا من إطار حوكمة الشركات، كما يجب وجود آليات وأدوات موثوقة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

لضمان جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية، والذي يسهم في توفير معلومات عالية الجودة، تُؤثر بشكل مباشر على السوق المالي.¹

تُشدّد مبادئ حوكمة الشركات على ضرورة الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب، حول جميع التطوّرات الأساسية التي تحدث، بين التقارير المنتظمة والدورية. كما تُحثُّ على تقديم المعلومات لجميع المساهمين بشكل متزامن، بهدف ضمان المعاملة المتكافئة.

إن توافر المعلومات، يلعب دوراً حيوياً في صنع القرارات، وتقييم أداء الشركات، وفهم ظروفها، وتقييم مصداقيتها لدى الشركاء التجاريين، لذا، يُعدّ الإفصاح أحد أهم ركائز حوكمة الشركات. وبناء على ذلك، تسعى معظم المؤسسات إلى إنشاء نظام قوي للإفصاح، يُوفّر المعلومات بكميات وجودة ملائمة، وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية التي تُحدّد جوانب، ومجالات الإفصاح.

تتضمن خصائص الإفصاح، العناصر والموضوعات التي يجب الإفصاح عنها، وإثباتها في القوائم المالية، بهدف تزويد مُتخذي القرار في المؤسسة بالمعلومات اللازمة. بالإضافة إلى أن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، يجب أن يشمل الإفصاح أيضاً عن النتائج المالية والتشغيلية، وأهداف المؤسسة، وملكية الأسهم، وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الآخرين، ودرجة استقلالهم عن مجلس الإدارة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، والمخاطر المُتوقّعة، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات، ونصوص قانون حوكمة الشركات، وطريقة تنفيذه.

فمن خلال السياق السابق، يتّضح أن هناك علاقة ذات اتجاهين بين حوكمة الشركات والإفصاح، حيث يعتمد تحقيق فوائد الحوكمة، على قدرة الشركات على الإفصاح عن ممارساتها الحوكمية، مما يُؤدّي إلى زيادة مصداقيتها أمام المستثمرين واكتساب سمعة طيبة، وبالتالي استعادة الثقة فيها، وفي سوق المال، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. لذا يمكن القول بأن الإفصاح يُعزّز ويُعمّق فاعلية حوكمة الشركات.²

هناك علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، فتطبيق هذه القواعد يُؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، مما يظهر أن الإفصاح والشفافية، وظاهرة الحوكمة، وجهان لعملة واحدة، يتأثران ببعضهما البعض. فإذا كان الإفصاح هو أحد مبادئ الحوكمة، فإن إطار إجراءات حوكمة الشركات يجب أن يضمن الإفصاح بأسلوب يتوافق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة يُسهم في إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، حيث يُحقّق المفهوم الشامل لهذه المعلومات. وفي نفس الإتجاه، فإن التقارير المالية تُعتبر ركيزة أساسية لقياس

¹ جمعة أحد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 19.

² فايزة هامل، مصطفى خيرة، حوكمة الشركات كمدخل حديث لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2020، ص ص 73، 74.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

مخاطر متنوعة، مثل مخاطر السوق، والسيولة، ومعدل الفائدة، والأعمال، والإدارة، وأسعار الصرف، بالإضافة إلى دورها في عملية التنبؤ، فتُعدُّ بذلك هي أيضاً، مدخلاً هاماً في تحليل القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، والذي يعتمد على فرض رئيسي، مؤداه، بأن القيمة الحقيقية لكل ورقة مالية، يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية، مُعدّلات التوزيعات، ومُعدّلات النمو، وبعض النسب المحاسبية الأخرى. ويتمثل تأثير التقارير المالية على قرارات المستثمرين، في تزويدهم بالمعلومات حول الشركات التي تعرض أسهمها في السوق المالي، مما يُمكنهم من اتخاذ قرارات مدروسة، لدعم وترشيد قراراتهم، بشأن الشراء أو البيع.¹

يُعدُّ الإفصاح المحاسبي مطلباً أساسياً ناتجاً عن ضروريات الحوكمة، حيث يهدف نظام حوكمة الشركات، أساساً، إلى الحفاظ على مصالح المساهمين، والأطراف الأخرى. وعليه، فإن كل مؤسسة ملزمة قانونياً، بتوفير معلومات صادقة وكافية لجميع المتعاملين، وأن إخفاء المعلومات يعتبر انتهاكاً لمتطلبات الحوكمة، وقد يلجأ البعض إلى أساليب مختلفة لإخفاء الحقائق أو تشويهها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.²

ثانياً - أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي:

تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي واحدة من الوظائف الرئيسية للمحاسبة، حيث يتم من خلالها توفير المعلومات الضرورية لمختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، حيث تعود متطلبات الإفصاح المحاسبي إلى الأنظمة والقوانين المحاسبية والمؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، يثير الإفصاح المحاسبي اهتمام الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية، التي تظلُّ تُناقش مفهوم كفاءة الإفصاح، العدالة، واكتمال الإفصاح المحاسبي، وتقارير الأداء، ما يبرز أيضاً أهمية الشفافية والمساءلة في المؤسسات.³

فُتُعدُّ قواعد حوكمة الشركات أمراً ضرورياً لتعزيز نجاح سوق المال، وتعزيز الاستثمار، لذا ينبغي للهيئات الرقابية المسؤولة عن شركات المساهمة، والمؤسسات الاقتصادية، أن تتجاوز الالتزام بتطبيق مواد أنظمة المؤسسات التي تقوم بها مجالس إدارتها، وينبغي تقديم توصيات ومقترحات لتحسين آليات عمل المؤسسات. ويجب أن يتولّى عدد من الجهات الرسمية، والقطاع الخاص، مثل الغرف التجارية، دوراً رئيسياً في تطبيق هذه القواعد لتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، مما يُسهّم في حماية حقوق المساهمين.⁴

¹ خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد 02، 2003، ص 30.

² فايزة هامل، خيرة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ حسينة مرزاق، الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2014-2015، ص 67.

⁴ حكيم مزرقية، عبد المالك زواوي، دور الإفصاح المحاسبي في إرساء حوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2017، ص ص 44، 45.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

توفير هذه القواعد يجب أن يشمل تعاونًا مشتركًا بين الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص، مثل الغرف التجارية، لضمان تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة لشركات، الذي أصبح لا غنى عنه في الوقت الحالي، حيث أن هدف هذا التعاون هو تعزيز الثقة في المؤسسات، من خلال اعتماد المبادئ والقواعد الدولية لأفضل الممارسات، ما يضمن تحقيق أعلى مستويات الأداء الإداري والمالي. بالإضافة إلى ذلك، يسعى هذا التعاون إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، لضمان حماية حقوق المساهمين.

ولتحقيق قوة حوكمة الشركات يتطلب إقرار أنظمة وقوانين متماشية مع المعايير المهنية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الرسمية ومجالس الإدارة ولجان المراجعة. علاوة على ذلك، ينبغي على المؤسسات تحقيق الشفافية والإفصاح، وتوفير جميع المعلومات اللازمة للمستثمرين والجمهور لاتخاذ قرارات استثمارية.¹

إضافة إلى ذلك، فقد توصلت دراسة وأكدت على أن هناك ارتباطًا إيجابيًا قويًا بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، أين تلعب الحوكمة بمختلف قواعدها ومبادئها، دورًا هامًا في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي، عن طريق تعزيز مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصّح عنها في المؤسسة.²

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009، ص 51.

² Munadhil Abd Aljabar Alsalm, Honer Mohamed Mohamed Amin, Ali Youssef, « **the role of corporate governance in achieving accounting information quality (field study in the mishraq sulfur state co.)** », Studies and Scientific Researches. Economics Edition, online first, April 2018, pp 22, 23.

خلاصة الفصل الأول:

تُعدُّ حوكمة الشركات أمراً أساسياً لنجاح واستدامة المؤسسة، حيث أنها تضمن الإدارة الفعالة والشفافية لها، مع تقليل المخاطر، وتعزيز الثقة بها من قِبل المساهمين، وباقي أصحاب المصلحة. كما أن وجود نظام حوكمة قوي، يساعد على تحسين إتخاذ القرارات، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المُسَطَّرة، بأفضل شكل ممكن، وفي إطار أخلاقي تام، ما يساعد على تعزيز الثقة وتحقيق الاستقرار والنجاح للمؤسسة.

ويظهر أن الإفصاح المحاسبي يُشكِّلُ ركيزة أساسية في إطار الحوكمة، حيث تلعب الحوكمة دوراً حيوياً في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمؤسسات، من خلال وضع معايير وممارسات مثلى، وتعزيز المساءلة والشفافية. وتسهم الحوكمة في بناء الثقة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة، من خلال توفير معلومات موثوقة وجودة عالية، مما يجذب المستثمرين ويُعزِّز الاستقرار المالي.

لذا، يعتبر فهم وتعزيز دور الحوكمة في عمليات الإفصاح، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النجاح المستدام في البيئة الاقتصادية الحديثة.

الفصل الثاني:

دور الحوكمة في الإفصاح عن

المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية والريفية - وكالة

برج أخريص -

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

تمهيد:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أهم المؤسسات المالية الفاعلة في الاقتصاد الجزائري، حيث يقع عليه، منذ إنشائه، المساهمة في تمويل مختلف المشاريع والمؤسسات، خاصة في إطار القطاع الفلاحي، ليعرف نشاطه وتواجده، توسُّعا مُهمًا عبر كافة مناطق الوطن، ليكون أحد أكثر البنوك انتشارا وشهرة بين البنوك العمومية في الجزائر.

ومع الدور الكبير للبنك، وتعدُّد العمليات التي يقوم بها، باختلاف الزبائن والعملاء، ومختلف أطراف المصلحة ذات العلاقة بالبنك، تزيد ضرورة أن يعتمد على نظام حوكمة يعمل على ضمان التسيير الرشيد لمختلف أعماله وعملياته، مع ضمان حماية حقوق كافة الأطراف، وذلك ما يستلزم بدوره، أن يعتمد البنك على إفصاح محاسبي يُحقِّق مزيدا من الشفافية والنزاهة في المعاملات التي يقوم بها.

انطلاقا من ذلك، سعت هذه الدراسة إلى إسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة، ممثلة في وكالة برج أخريص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل تحديد مدى تبنّيها للإفصاح المحاسبي، ولمختلف مبادئ وقواعد وآليات الحوكمة، وانعكاس ذلك على الإفصاح بها.

ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستعملة للدراسة

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص-

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج أخريص

بسبب الظروف الإقتصادية التي أبرزت الحاجة الملحة لتعزيز القطاع الفلاحي، قامت السلطات الجزائرية بتوكيل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمهمة تمويل القطاع الفلاحي، وذلك بالرغم من العديد من التطورات التي عرفها البنك منذ نشأته، ليصبح أحد أهم أعمدة النظام المصرفي في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 106/82 الصادر في: 13 مارس 1982، بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA)، وذلك بغرض تعزيز التنمية في القطاع الفلاحي والريفي بشكل عام. لتكون انطلاقته الفعلية في 1982/11/02. يتمتع هذا البنك بالصيغة التجارية، وأصبح مؤسسة ذات أسهم، لها شخصيتها المعنوية، واستقلالها المالي، مما يُمكنه من تمويل هياكل وأنشطة متنوعة، مثل الزراعة، الفلاحة، الصناعة، والتجارة الخارجية.

ضمّ البنك في البداية، 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، ليصل الآن إلى أكثر من 300 وكالة. وقد مرّ البنك في ذلك عبر العديد من المراحل والمحطات.

خلال الفترة 1982-1990، كان الهدف الأساسي لبنك BADR، هو تعزيز وجوده في العالم الريفية، أين تم فتح العديد من الوكالات، ليكتسب البنك عبر الزمن، سمعة وكفاءة عالية في سياق تمويل القطاع الزراعي، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة الغذائية، والصناعات الميكانيكية والفلاحية، أين كان كل بنك عمومي مُخصّصاً لتمويل إحدى القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وبموجب قانون النقد والقرض 10/90، وسّع بنك BADR، آفاقه إلى عدة مجالات اقتصادية أخرى، مثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى لا يُحصر نشاطه في القطاع الفلاحي فقط، الذي يربطه به علاقات مُميّزة، خاصة في المجال التقني.

وفي سنة 1991، بدأ تطبيق نظام (SWIFT) لتطبيق العمليات التجارية والدولية، ثم سنة 1992، بدأ وضع برنامج (SYBU,PRAGIC,EL) مع مختلف فروعها، من أجل القيام بالعمليات البنكية المتنوّعة من تسيير القروض، تسيير الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، وعمليات منح القروض، ليتم الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية سنة 1993.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وتماشيا مع التطورات التكنولوجية، تم ابتداء من 1994، تشغيل بطاقة التسديد والسحب ما بين البنوك، وفي سنة 1996، بدأ إدخال عملية الفحص السلبي، وإنجاز العمليات البنكية عن بعد، وتشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك ابتداء من سنة 1998.

وانطلاقا من سنة 2000، بدء العمل فعليا على بعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة، وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها، يتساير مع قواعد السوق لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة. ومن أجل تلبية احتياجات وتطلّعات زبائنه، وضع بنك BADR برنامجا حسابيا فعليا يركز على عصرنة البنك وتحديث الخدمات.

كما تلى ذلك لاحقا، ظهور برنامج الدعم الفلاحي PNDA، والذي عمل على إعادة البنك إلى القطاع الفلاحي بقوة، حيث تعتمد معظم عمليات البنك على تقديم هذا الدعم.

أما فيما يتعلّق بوكالة برج أخريص التابعة لهذا البنك، فقد تم إنشاءها في 20 جانفي 2015، بموجب قرار توسيع نطاق عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

في إطار قيامه بمهمة المساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال دعم القطاع الفلاحي، وقطاعات أخرى، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- زيادة حجم ودائعه، وذلك من خلال التسهيلات والخدمات المتميّزة التي يُقدّمها البنك للمودعين لديه؛
- تحسين وتنويع الخدمات المُقدّمة، من خلال التكوين الجيد والدوري للعاملين به، من خلال الملتقيات والدورات التكوينية التي يقوم بتنظيمها البنك؛
- يعمل البنك على تحقيق الأرباح، كهدف أساسي، باعتباره بنكا تجاريا؛
- يهدف البنك إلى إحداث نمو اقتصادي في مختلف القطاعات، وخاصة قطاع الفلاحة باعتباره المحور الأساسي لعمله؛
- الزيادة في الموارد، بأقل التكاليف وأكبر ربحية، بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة، في إطار احترام القواعد؛
- الإدارة الصارمة لخزينة البنك، سواء بالدينار، أو بالعملات الأجنبية؛
- توسيع وإعادة تطوير شبكة البنك؛
- تحقيق رضا الملاك من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تُلبّي احتياجاتهم؛
- تحقيق التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة؛

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وقد أدى توسيع مجال ونطاق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إلى توسيع مهامه، ويمكن تلخيص هذه المهام في ما يلي:

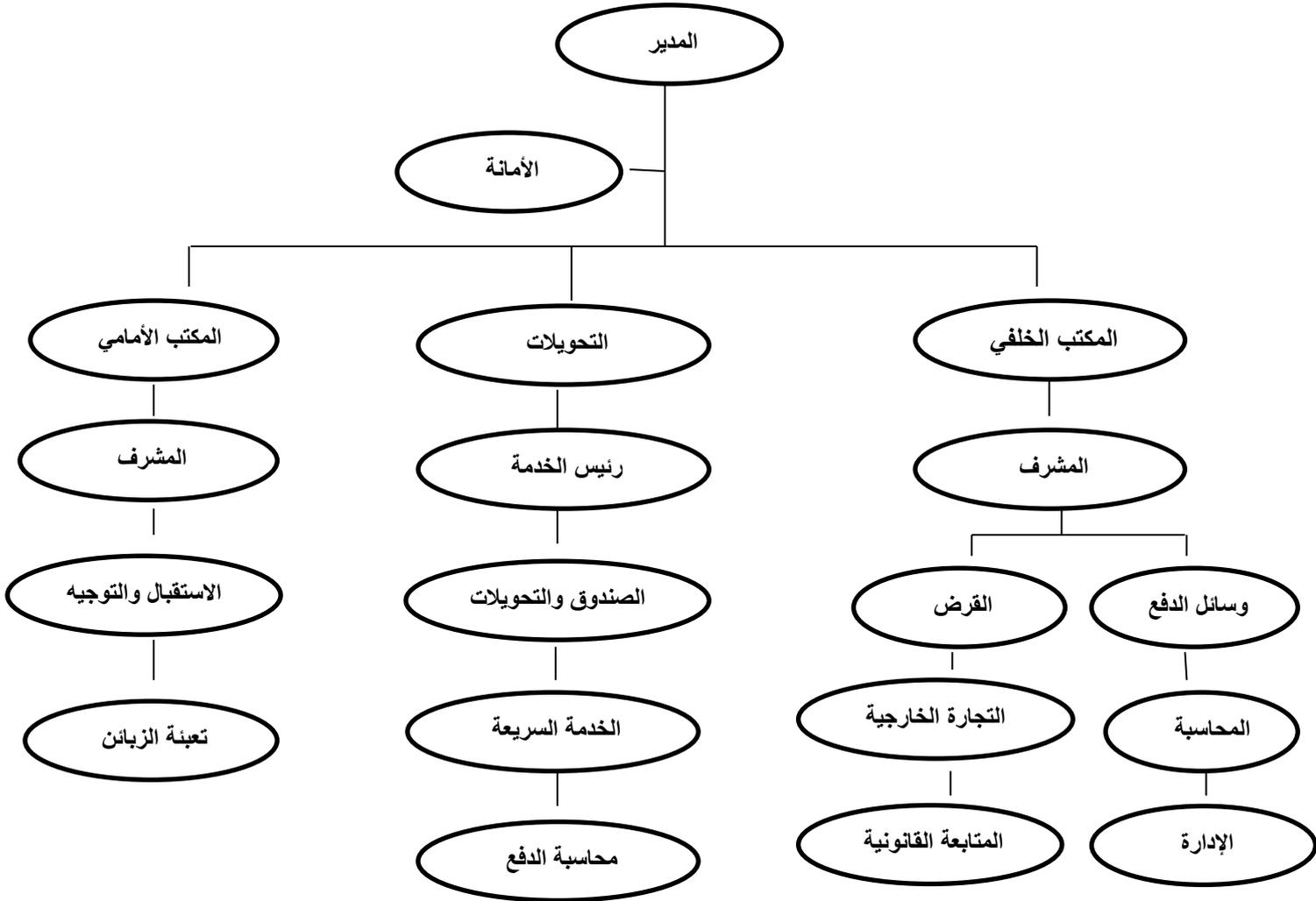
- ترقية النشاطات الفلاحية، وتقديم الدعم المالي لها، خاصة النشاطات الهادفة للتنمية الريفية؛
- تنفيذ السياسة الحكومية الرامية إلى تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تمويل القطاع الفلاحي، وتقديم الدعم للمشاريع؛
- القيام بالعديد من العمليات المصرفية، ومنح القروض؛
- المساهمة في ترقية وتطوير المهن الفلاحية؛
- تمويل العمليات التجارية بمختلف آجالها، ومراقبة استعمالاتها؛
- استقبال الودائع بمختلف آجالها للأشخاص الطبيعية أو المعنوية؛
- السهر على تحفيز الزبائن على جمع الموارد، بحيث تقوم بفتح حسابات لكل شخص تقدم بطلب هذا القرض؛
- السهر على تحسين نوع الخدمات المقدمة للزبائن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص

من أجل القيام بمهامه المتنوعة، والوصول إلى الأهداف المُسَطَّرة، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص، تشتمل على هيكل تنظيمي يُوضِّح تنظيم الوكالة إدارياً، بحيث يوكل لكلٍ منها مهام وصلاحيات مُحدَّدة. يظهر الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للوكالة:

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك BADR – وكالة برج أخريص (464)



المصدر: وثائق مقدمة من البنك.

من خلال الشكل السابق، يظهر أن وكالة برج أخريص لبنك BADR، تضم عددا من المديريات والمصالح، بحيث تظهر مهامها فيما يلي:

1. مدير الوكالة: هو المسئول الأول على تسيير النتائج التجارية لوكالته، ومن أهم أعماله:

- تنشيط، تنسيق، متابعة، مراقبة الوكالة؛
- السهر على تطبيق القوانين السارية؛
- السهر على توعية العمال، وسرعة معالجة العمليات؛

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

- السهر على حسن التسيير المالي للوكالة ومميزاتها؛
 - الإجابة على تقارير المراقبة الداخلية والخارجية؛
 - السهر على احترام التوجيهات، وتحقيق الأهداف المرسومة؛
 - السهر على السير الحسن بين مختلف هياكل الوكالة؛
 - المتابعة الصارمة لعدم التسيير، والنزاعات، والملفات الهامة.
2. أمانة الوكالة (السكرتارية): تعمل على تسهيل أعمال المدير، وذلك بما تقوم به من استقبال البريد، والمكالمات الهاتفية، وتمثل مهامها فيما يلي:
- توفير المكالمات الهاتفية للمدير مع متعامليه؛
 - حفظ كافة الملفات الإدارية وتصنيفها؛
 - تنظيم مواعيد المدير وتسجيلها؛
 - كتابة وتحرير المراسلات الموجهة للزبائن.
3. نائب المدير: مكلف بالمهام التالية:
- السهر على أمن المُعدّات والأموال والأشخاص؛
 - العمليات الإدارية، واستخلاف مساعد المدير في حالة الغياب أو العطل السنوية.
4. قطب التحويل: من مهام هذه المصلحة، المصادقة على العمليات التي تحدث في مكتب الخدمة السريعة، وعمليات الخزينة، وأيضا مقر محاسبة الدفعات. ويمكن توضيحها من خلال ما يلي:
- الخزينة الرئيسية: من مهامها قبول الودائع من الزبائن؛ القيام بعمليات السحب اليدوية؛ والقيام بعمليات التحويل واستقبال الأموال؛
 - الخدمة السريعة: من مهامها تنفيذ كل عمليات السحب التي أقل من 100,000 دج.
5. المكتب الخلفي: من مهامه:
- يقوم بإتمام أعمال الاستقبال، ويقوم بمساعدة وتقديم النصائح، والمعلومات الضرورية، للسير الحسن للعمليات الخاصة بالزبائن؛
 - تجميع الإمكانات التقنية والبشرية الضرورية لمعالجة الأوامر، والعمليات الضرورية للسير الحسن للعمليات الخاصة بالزبائن؛

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

- يتكفل بمعالجة العمليات الإدارية التقنية والعملية، في الأجال المطبقة للطعون؛
- يقوم بضمان العلاقات المختلفة بين مصالح المؤسسة من طرف المكتب الخلفي، ويجمع الوظائف الخاصة المتعلقة بـ وسائل الدفع، عمليات الإقراض، عمليات التجارة الخارجية، والعمليات الإدارية المحاسبية.

6. **مكتب الاستقبال:** يتكون من مجموعة من الموظفين المُكلفين بالاعتناء بالزبائن، وتلبية طلباتهم، وتقديم أحسن خدمة لدى المؤسسة، ومنه يتم تسليم ملف القرض من طرف الزبائن ودراستها. ومن مهامه:

- استقبال الزبون، وتلبية احتياجاته؛
 - توجيه الزبائن داخل المؤسسة؛
 - التكلُّف بالزبائن، من خلال القيام بالتحويلات الجارية في حسابهم؛
 - إنشاء وتطوير الحساب حسب التطورات.
- أما من ناحية ملف القرض، فإنه يهتم بـ:
- تحرير الوثائق المطلوبة؛
 - التحقُّق من مصداقية وصحة المعلومات؛
 - تحويل الملف إلى الجهات المعنية، وانتظار الرد.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة

تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية يتضمن تحديد الخطوات والإجراءات لتحقيق أهداف الدراسة، ويشمل ذلك وصف المنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، ومجتمع الدراسة وعينتها، إضافة إلى التحقق من صحة وموثوقية الأدوات المستخدمة (الاستبيان)، هذا الإطار يسهل عملية التحليل بدقة وموثوقية، ويضمن تصميم دراسة دقيقة تتناسب مع موضوع البحث ومتطلبات جمع البيانات.

المطلب الأول: المعطيات الأولية للدراسة

من أجل تطبيق الدراسة الميدانية المتعلقة بدور حوكمة الشركات على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وعلى اعتبار اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة برج أخريص كنموذج لإسقاط الدراسة، فقد تمثل مجتمع الدراسة في الموظفين الإداريين فقط، ممن اهم معرفة علمية بموضوعي حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، مع استثناء العمال الذين لا يملكون فكرة عن الموضوع. وقد بلغ تعداد المجتمع المستهدف، والذي يتوافق مع هذه الشروط، حدود 25 موظفا في البنك، وهو ما يعادل نسبة 83,33% من المجتمع الإجمالي.

بعد توزيع الاستبيان على عينة الدراسة، تم استرجاع 20 استبياناً من أصل 25 استبياناً موزعاً، في حين لم يتم استرجاع 5 استبيانات، وبعد الفحص لجميع الاستبيانات المسترجعة تبين أن كل الاستبيانات صالحة للدراسة ، وبالتالي فإن إجمالي عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل هو 20 استبياناً، أي أن نسبة الاستبيانات الصالحة للمعالجة الإحصائية لبياناتها بلغت 80%، والجدول التالي يوضح مختلف النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبيانات:

الجدول رقم 04: نتائج توزيع استمارات الاستبيان

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	النسبة	الاستمارات الصالحة للاستعمال	النسبة
25	20	80%	20	80%

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول، يظهر أن الاستمارات الموزعة قد تم استرجاعها بنسبة 80%، وهذا يعني أن أغلب الأسئلة في الاستبيان تم الرد عليها، مما يشير إلى أن أسئلة الاستبيان كانت واضحة وسهلة الفهم، وذلك بفضل استخدام الطالبة للتوزيع اليدوي والاسترجاع الفوري للنماذج بعد ملئها، مع توضيح أي لبس، أو غموض قد يتعلق بأي عبارة واردة فيه، ما ساعد على تجنب أي فقد في الاستمارات الموزعة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وبما أن عينة الدراسة، كانت أقل من 30 مفردة، وجب تحقق شرط التوزيع الطبيعي، من خلال حساب شابيرو-ويلك على متغير من متغيرات الدراسة، ومقارنته مع مستوى الدلالة SIG، بحيث SIG=0.05، حيث:

- إذا كانت قيمة مستوى الدلالة لشابيرو-ويلك أكبر من مستوى الدلالة 0,05، فإن شرط التوزيع الطبيعي مُحقق؛
 - إذا كانت قيمة مستوى الدلالة لشابيرو-ويلك أقل من مستوى الدلالة 0,05، فإن شرط التوزيع الطبيعي غير مُحقق.
- من خلال ذلك، تم اختيار مُتغير المنصب لحساب مستوى الدلالة لشابيرو-ويلك، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: مستوى دلالة لشابيرو-ويلك على متغير المنصب

ر	المتغير	مستوى الدلالة لشابيرو-ويلك
01	المنصب	0,09

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

وفقاً للنتائج الموضحة في الجدول يظهر أن قيمة مستوى الدلالة لشابيرو-ويلك بلغت 0,09، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05، وعليه يتم تحقيق شرط التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة

تعتبر الأدوات والوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات من أهم العناصر الأساسية في الدراسة الميدانية، حيث تمنح هذه الأدوات والوسائل البيانات اللازمة للتحليل والوصول إلى نتائج الدراسة، من بين هذه الأدوات، تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبيان لاستطلاع آراء الأفراد المستجوبين حول موضوع الدراسة، وقد تم إعداد الاستبيان وفق المراحل التالية:

1. **مرحلة ما قبل التصميم الاستبيان:** هي مرحلة قبل التصميم الفعلي للاستبيان، يأتي تحديد المتغيرات المراد قياسها استناداً إلى الفرضيات والأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، هذه المرحلة تساهم في توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الاستبيان، وتجنب أي ارتباك قد ينشأ في فهم الأسئلة من قبل الأفراد المشاركين في الدراسة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

2. مرحلة التصميم وصياغة الأسئلة الاستبيان (الاستبيان الأولي): تم في هذه المرحلة، صياغة أسئلة الاستبيان الأولية بشكل مبدئي، بناءً على الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة والمتغيرات المحددة في المرحلة السابقة. تم التأكد من صحة ووضوح الأسئلة وتجنب أي ارتباك أو اختلاط بين المفاهيم، وتنظيم الأسئلة بشكل منطقي لقياس كل متغير بطريقة فعالة؛ كما تم التأكد من تغطية جميع المتغيرات المراد قياسها بشكل كامل، وضمان وجود أسئلة تغطي كل المتغيرات. في الأخير تم التوصل إلى إعداد النسخة الأولية للاستبيان.

3. مرحلة الإخراج النهائي للاستبيان وتوزيعه على المستجوبين: بعد إعداد النسخة الأولية من الاستبيان، تم عرضه على الأستاذة المشرفة، لمراجعته وإجراء التعديلات الضرورية عليه. وشملت هذه التعديلات إعادة صياغة بعض العبارات، وحذف بعضها، ودمج بعض العبارات الأخرى، وفقاً للملاحظات والاقتراحات المقدمة. في الأخير تم الوصول إلى إخراج الاستبيان بشكله النهائي، مع الحرص على تنسيقه، وجعله سهل القراءة والفهم. وقد احتوى الاستبيان في شكله النهائي على جزأين (أنظر الملحق رقم 01):

1) مقدمة الاستبيان: تشمل المعلومات والغرض من البحث، وطمأنة المستجوبين على سرية المعلومات، واستخدامها فقط لأغراض البحث العلمي، مع شرح الطريقة التي سيتم من خلالها الرد على الأسئلة من قبل المستجوبين.

2) محتوى الاستبيان: ويتضمن جزأين، حيث اشتمل الجزء الأول على المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، أما الجزء الثاني فاشتمل على عبارات تتعلق بقياس متغيرات الدراسة. وقد تضمن الاستبيان مجموع 31 عبارة متمحورة حول المتغيرات الرئيسية للدراسة، والمقسمة على محاور، بحيث، تطبيق الحوكمة في البنك كمحور أول، والإفصاح المحاسبي كمحور ثاني، ودور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كمحور ثالث. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)

عدد العبارات	محاور الاستبيان
من العبارة 01 إلى 11	المحور الأول: تطبيق الحوكمة في البنك
من العبارة 12 إلى 20	المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي
من العبارة 21 إلى 31	المحور الثالث: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وقد تم تصميم الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت الثلاثي، بحيث تكون إجابات أفراد العينة المختارة على العبارات بـ "موافق" و"محايد" و"غير موافق"، سيتم توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مقياس الإجابة على العبارات

الدرجة	01	02	03
التصنيف	غير موافق	محايد	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة

وفي إطار اعتماد الاستبيان، وعباراته ومتغيراته، كأداة جمع البيانات عن الموضوع قيد الدراسة، فإنه وجب التأكد من نتائج ثبات محاور وفقرات الاستبيان، مما يضمن صحة بياناته، ودقة نتائجه، بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (أنظر الملحق رقم 2)، وتظهر النتائج كما يلي:

الجدول رقم 08: ثبات محاور وفقرات الاستبيان

ر	المحاور	عدد العبارات	النسبة %	معدل الثبات
01	تطبيق الحوكمة في البنك	11	35,48	0.746
02	الإفصاح المحاسبي	09	29,03	0.751
03	دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	11	35,48	0.937

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يمكن ملاحظة أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول قد بلغ 0,746، وللمحور الثاني 0,751، في حين المحور الثالث قد بلغت 0,937، وهي قيم أعلى من 0,60، وتم تصنيفها كتابته، أي تتميز بالثبات في النتائج، وإساقها داخليا، بمعنى أنه في حال أعيد توزيع الإستبيان في نفس الشروط، فسيؤدي إلى نفس النتائج، فالاستبيان ثابت عموماً.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل البيانات

تعدُّ خطوة الكشف عن توزيع بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة، من أهم الخطوات في تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، ويمكن استخدام عدة طرق إحصائية لتحديد نوع توزيع البيانات. وتم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS: Statistical Package FOR The Social Sciences

(SPSS V26). وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية موصّحة كما يلي:

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

- شابيرو-ويلك: يتم حسابه لتحقيق الشرط الطبيعي؛
- التكرار والنسبة المئوية: من أجل وصف أفراد عينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي: يستخدم لتحديد قيمة مركزية للبيانات، ويساعد في ترتيب العبارات المختلفة في الاستبيان، وفهم اتجاه آراء إجابات المستجوبين في الدراسة، كما يساعد في تحديد مدى تركُّز إجابات المستجوبين حول قيمة معينة، وتقدير مدى أهمية العبارات بالنسبة للمستجوبين؛
- الانحراف المعياري: من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل عبارة من عبارات ومتغيرات الاستبيان، ويُوضِّح التشتُّت في إجابات أفراد الدراسة، حيث تكون القيم المنخفضة للانحراف المعياري تدلُّ على تركيز للبيانات حول المتوسط الحسابي، بينما تدلُّ القيم عالية على تشتُّت واسع في البيانات؛
- معامل الثبات ألفا كرونباخ: لاختبار مدى صدق وثبات الاستبيان؛
- مستوى الدلالة Sig: يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محددة، تكون غالباً عند 0,05؛
- إختبار T (T-test): لمعرفة الدلالة الاحصائية في إختبار الفرضيات، بمقارنة قيمة sig، المرافقة للاختبار مع مستوى الدلالة؛
- اختبار Anova: من أجل تحديد احتمال وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الاستبيان .
- إختبار F (F-test): تستخدم لمقارنات تباينات مجموعتين أو أكثر من البيانات، يُعدُّ أساسياً في تحليل التباين ANOVA؛
- درجة الحرية DDL: تشير إلى أكبر عدد من القيم التي تتسُم بحرية التغير في عينة من البيانات.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد تقديم الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية، سنقوم بعرض النتائج الإحصائية المختلفة التي تم الوصول إليها، سَتُحدّد هذه النتائج اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة. بعد ذلك سيتم اختبار الفرضيات المرتبطة بالدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو المتغيرات الشخصية للعينة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من البيانات العامة المتعلقة بخصائص أفراد الدراسة، مثل الخبرة المهنية، المؤهل العلمي ...، سنقوم بتوضيح وصف تحليلي لفئات كل متغير ديموغرافي من خلال حساب التكرارات والنسبة %، كما هو مُدَوّن في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: توزيع إجابات أفراد العينة حسب البيانات العامة

النسبة %	التكرار		
35%	07	أنثى	الجنس
65%	13	نكر	
100%	20	المجموع	
20%	04	ثانوي	المستوى العلمي
80%	16	جامعي	
00%	00	دراسات عليا	
100%	20	المجموع	
35%	07	أقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة
65%	10	من 10 إلى 20 سنة	
00%	00	أكثر من 20 سنة	
100%	50	المجموع	
00%	00	مجلس إدارة	الوظيفة (المنصب)
05%	01	مدير	
15%	03	رئيس مصلحة	
80%	16	موظف إداري	
100%	20	المجموع	

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يظهر أن عينة الدراسة كانت مُتَوَعَّعة من حيث طبيعة البيانات الشخصية التي وضعت في الاستبيان، ويمكن توضيح نتائجها فيما يلي:

1. توزيع أفراد العينة حسب الجنس: تجاوزت نسبة الذكور الذين أجابوا على الاستبيان نسبة الإناث، حيث بلغت 65% من الحجم الإجمالي للعينة، وهو ما يعادل 13 ذكور، في حين بلغت نسبة الإناث من العينة 35%، وهو ما يتماشى مع طبيعة المجتمع محل الدراسة.

2. توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي: من بين الخصائص الهامة التي لفتت الانتباه في عينة الدراسة، هو المستوى العلمي لأفرادها، حيث تظهر النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة يحملون شهادات جامعية، وهو ما يتماشى مع طبيعة المناصب التي يشغلونها، والتي غالباً ما تتطلب شهادة جامعية للتوظيف. وهو ما يعني امتلاك هؤلاء الأفراد لمعارف ومهارات كافية في المحاسبة مما أتاحت لهم الفرصة في التوظيف؛ في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين يملكون المستوى الثانوي في حدود 04 موظفين، وهو ما يقابل نسبة 20%، وذلك بسبب إتاحة الفرصة لحاملي الشهادات الثانوية، أو الذين أتموا تعليمهم الثانوي، من ثم الالتحاق بتكوينات متخصصة في بعض المجالات منها المحاسبة، التجارة الخارجية...، سواء على مدارس خاصة أو على مستوى قطاع التكوين المهني، وهو ما يمنحهم أيضاً شهادة تسمح لهم بالتوظيف في البنك، بينما بلغ أفراد العينة من حاملي الدراسات العليا 00، مما يعني لا يوجد موظفين في البنك يحملون دراسات عليا.

3. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة: من خلال الجدول السابق يظهر أن الأفراد الذين يملكون الخبرة المهنية أقل من 10 سنوات يُمثّلون 35% من العينة، والأفراد الذين يملكون خبرة مهنية بين 10 و20 سنة يُشكّلون 65% من العينة، بينما في البنك لا يوجد أفراد يملكون خبرة مهنية أكثر من 20 سنة، و ذلك راجع لكون أن الوكالة تم إنشاءها في 2015. فيمكن استنتاج أن أكثر العينة لديها خبرة أكثر من 10 سنوات في البنك، وبالتالي فهم على إطلاع كاف على طريقة سير وعمل البنك، وكذلك وضعيته.

4. توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي: سجلت فئة الموظفين الإداريين أكبر نسبة من العينة المجيبة على الاستبيان، بما يقارب 80%، في حين بلغت نسبة رؤساء المصالح 15%، وهو ما يعادل 03 مجيبين، ومنصب واحد فقد للمدير، الذي يُمثّل 05% من عينة الدراسة. فيمكن الاستنتاج أن العينة تتكون في الغالب من العاملين في المناصب الإدارية، وهذا ما يساعد الدراسة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة

يُضمُّ الاستبيان مجموعة من العبارات التي تتمحور حول 03 محاور أساسية، وه :

- المحور الأول: تطبيق الحوكمة في البنك؛
- المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي؛
- المحور الثالث: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

وقد تم تصميم الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، ولتسهيل تحليل ومناقشة آراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات محاور الاستبيان، فقد تم إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة، وتم الاعتماد على المدى العام: والذي يساوي (أعلى درجة في مقياس - أدنى درجة في مقياس)، مما يساوي $02 = 01 - 03$.

وللحصول على طول الخلية الصحيح، يتم اعتماد المعادلة التالية:

طول الخلية الصحيح = المدى العام ÷ عدد درجات الموافقة

وعليه، فإن طول الخلية يكون كما يلي: $0,66 = 02 ÷ 03$

وبإضافة هذه القيمة للحد الأدنى لدرجة الموافقة [1, 0,66]، يتم الحصول على الحد الأعلى، وهكذا مع كل درجات الموافقة. وقد تم تصميم الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي كالتالي:

الجدول رقم 10: حدود مقياس ليكرت الثلاثي

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
الأوزان	01	02	03
المجال	1,66-1	2,33-1,67	3-2,34

المصدر : من إعداد الطالبة

بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذه الدراسة (أنظر الملحق رقم 3، والملحق رقم 4)، تظهر النتائج المتعلقة بكل محور في الاستبيان، مع التوجه العام لعبارات المحور، كما هو موضح كما يلي:

1. النتائج الإحصائية لعبارات المحور الأول من الاستبيان: تظهر هذه النتائج في الجدول التالي:

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

الجدول رقم 11: النتائج الإحصائية لعبارات المحور الأول من الاستبيان

ر	العبارة	م. ح	إ. م	التوجه
01	يعمل البنك بنظام تقييم مستمر لأداء الإدارات المالية والمحاسبية	2,95	0,224	موافق
02	يوجد في البنك هيكل تنظيمي محدد يضمن استقلالية الجهات المسؤولة عن الحوكمة	2,95	0,224	موافق
03	يتم تحديد وتوثيق مسؤوليات وصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وفرق الإدارة التنفيذية	2,95	0,224	موافق
04	توجد آليات للتعامل مع تعارض المصالح والقضايا الأخلاقية في البنك	2,95	0,224	موافق
05	يتم تقييم أداء مجلس الإدارة وفرق الإدارة التنفيذية بشكل دوري ومستقل	2,05	0,224	محايد
06	يتم توفير تقارير دورية لأعضاء مجلس الإدارة حول الأداء المالي والمخاطر والمبادرات الاستراتيجية	2,95	0,224	موافق
07	البنك يمتلك هيكلًا واضحًا للإشراف والمراقبة على العمليات المالية	2,95	224	موافق
08	يتم تشجيع الموظفين بشكل فعال على الإبلاغ عن المخالفات المالية	2,95	0,224	موافق
09	تقارير الرقابة الداخلية تعرض بشكل دوري أمام مجلس الإدارة	2,95	0,224	موافق
10	يتم الالتزام بمعايير الحوكمة الوطنية والدولية المعترف بها	2,05	0,229	محايد
11	يتم توفير التدريب والتطوير المستمر لأعضاء الإدارة والموظفين حول مبادئ الحوكمة	2,95	0,224	موافق
	تطبيق الحوكمة في البنك	2,79	0,224	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد بناء على نتائج برنامج Spss

من حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء واتجاهات أفراد العينة، فيما يتعلق بمدى موافقتهم، أو عدم موافقتهم أو حيادهم، اتجاه عبارات المحور الأول بتطبيق الحوكمة في البنك، فقد تم إيجاد، وبشكل عام، المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور قد بلغ 2,79، وهو ضمن المجال موافق (من 2,34 إلى 3)، وبانحراف معياري قدره 0,224، وهو يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

فجاءت العبارة رقم 01 بتوجه موافق، وذلك بمتوسط حسابي 2,95، وانحراف معياري بلغ في حدود 0,224، وهو ما يؤكد أن غالبية الموظفين اتفقوا على أن البنك يعمل بنظام تقييم مستمر لأداء الإدارات المالية والمحاسبية.

ويمكن تفسير ذلك، بتعزيز البنك للشفافية والمساءلة داخل الإدارات المالية، وتحفيزه لموظفين على بذل قصارى جهودهم وتحمل مسؤولية أعمالهم. كما يسعى البنك لضمان جودة وكفاءة القوائم المالية، يمكن أن يتضمن ذلك مراجعات داخلية أو استعراضات من طرف خارجيين مستقلين.

وفي نفس الاتجاه، جاءت العبارات رقم 02 و03 و04 و07 و08 و09 و11 بتوجه موافق، وذلك بمتوسط حسابي 2,95، وانحراف معياري 0,224، وهو ما يعني وجود هيكل تنظيمي محدد للبنك يضمن استقلالية الجهات المسؤولة عن الحوكمة، وكذلك يتم تحديد وتوثيق مسؤوليات وصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وفرق الإدارة التنفيذية، كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتمتع بآليات للتعامل مع تعارض المصالح والقضايا الأخلاقية، ويُوقَّر تقارير دورية لأعضاء مجلس الإدارة حول الأداء المالي والمخاطر والمبادرات الاستراتيجية، ويُشجَّع البنك الموظفين بشكل فعال على الإبلاغ عن المخالفات المالية.

في حين نرى، جاءت العبارتين رقم 05 و06، قد جاءتا بتوجه محايد، بمتوسط حسابي قدره 2,05، وهي العبارات المتعلقة بـ "يتم تقييم أداء مجلس الإدارة وفرق الإدارة التنفيذية بشكل دوري ومستقل"، و"يتم الالتزام بمعايير الحوكمة الوطنية والدولية المعترف بها".

ويمكن تفسير حياد ذلك، إما نتيجة لعدم وعي بعض الموظفين بمجلس الإدارة، أو قد تكون عدم وجود تقييم لمجلس الإدارة، في حين يرى الموظفون أن البنك لا يتم الالتزام بجميع معايير الحوكمة الوطنية والدولية المعترف بها.

2. النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني من الاستبيان:

تظهر النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، التي ترتبط بالمحور الثاني، في الجدول التالي:

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

الجدول رقم 12: النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني من الاستبيان

ر	العبارة	م. ح	م. إ	التوجه
01	يتم الكشف عن المعلومات المحاسبية بموجب معايير المحاسبة الدولية المعترف بها (IFRS)	2,05	0,224	محايد
02	البنك يعلن عن المخاطر المالية المرتبطة بأعماله في التقارير المالية	2,95	0,224	موافق
03	يتم توضيح السياسات المحاسبية المستخدمة بشكل واضح في التقارير المالية	2,95	0,224	موافق
04	يتم توضيح السياسات المتعلقة بإيرادات البنك والتحقق منها وتقديم تفاصيل حول المعلومات غير المالية ذات الأهمية	2,95	0,224	موافق
05	التقارير المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية	2,05	0,224	محايد
06	يتم تقديم معلومات مفصلة حول المخاطر المالية والتدابير المتخذة للتعامل معها	2,95	0,224	موافق
07	البنك يفصح عن جميع الأصول والخصوم بدقة وشفافية	2,95	0,224	موافق
08	يتم تحديث المعلومات المالية بشكل مستمر لعكس الحقائق الجديدة	2,95	0,224	موافق
09	يتم توفير تدريب مستمر للإدارة والموظفين حول أهمية الإفصاح المحاسبي وكيفية التعامل معه	1,95	0,224	محايد
	الإفصاح المحاسبي	2,64	0,224	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

تشير بيانات الجدول السابق، أنه وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة، فإن التوجه العام للمحور الثاني المتعلق بالإفصاح المحاسبي، كان نحو إجابة موافق، وذلك بمتوسط حسابي قيمته 2,64. وقد كان ذلك نتيجة لتوجه أغلب إجابات أفراد العينة على عبارات هذا المحور حول الموافقة، بمتوسطات حسابية متساوية 2,95، وانحراف معياري 0,224. ومن خلال الإجابات على عبارات هذه المحور، يظهر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يُقدّم معلوماته المحاسبية، مع شرح بعض السياسات المحاسبية المستخدمة، وتوضيح المخاطر الكبيرة المحتملة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

في حين كانت عبارات 01 و 05 و 09، نحو اتجاه محايد، ويمكن تفسيرها بأن موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، غير متأكدين من أن المعلومات المحاسبية التي تم الكشف عنها تتوافق جميعها بمعايير المحاسبة الدولية المعترف بها IFRS، وأن التقارير ليست كلها متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك التدريب المستمر للإدارة والموظفين حول أهمية الإفصاح المحاسبي وكيفية التعامل معه.

3. النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثالث من الاستبيان : يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم 13: النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثالث من الاستبيان

ر	العبارة	م. ح	إ. م	التوجه
01	فعالية حوكمة الشركات تعزز من دقة وشفافية الإفصاح المحاسبي	2,95	0,224	موافق
02	يتم توفير الإطار اللازم لتحديد المسؤوليات والصلاحيات في عملية الإفصاح المحاسبي وتوزيعها بشكل مناسب داخل المؤسسة	1,95	0,224	محايد
03	تتضمن سياسات الحوكمة في البنك آليات لضمان الإفصاح المحاسبي الشفاف والمناسب	2,95	0,224	موافق
04	تتضمن آليات الحوكمة توجيهات وتوصيات لتحسين جودة وشمولية الإفصاح المحاسبي في البنك	2,95	0,224	موافق
05	يتم مراجعة وتحليل الإفصاح المحاسبي بشكل منتظم للتأكد من توافقه مع أفضل الممارسات والمعايير المحاسبية	2,00	0,324	محايد
06	تحسين عمليات الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية المفصوح عنها	2,95	0,224	موافق
07	مجلس الإدارة يلعب دورًا هامًا في تعزيز الإفصاح المحاسبي	2,05	0,224	محايد
08	هناك ترابط وثيق بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الإفصاح المالي	2,95	0,224	موافق
09	حوكمة الشركات تحسن من كفاءة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي	2,95	0,224	موافق
10	يتم تشجيع التواصل المستمر بين فرق الحوكمة والمحاسبين لضمان التنسيق والتعاون في عملية الإفصاح	1,95	0,224	محايد
11	يتم تطوير وتحسين سياسات الإفصاح المحاسبي استنادًا إلى تطورات المعايير المحاسبية	2,90	0,447	موافق
	دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	2,60	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وفقاً لما يظهر من معطيات الجدول السابق، فإن التوجه العام للمحور الثالث: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كان نحو الإجابة موافق، وذلك بمتوسط حسابي بلغ قيمة 2,60.

إن توجه المحور حول الموافقة كانت كنتيجة لتوجه أغلب عباراته نحو الموافقة، فخلافاً للعبارة 02 و07 و10 التي توجهت نحو الإجابة محايد، فإن جميع العبارات المتبقية كانت "موافقة"؛ حيث نصت العبارة 02، على أن يتم توفير الإطار اللازم لتحديد المسؤوليات والصلاحيات في عملية الإفصاح المحاسبي وتوزيعها بشكل مناسب داخل المؤسسة، في حين نصت العبارة 07 على أن مجلس الإدارة يلعب دوراً هاماً في تعزيز الإفصاح المحاسبي، والعبارة 10 نصت على أن يتم تشجيع التواصل المستمر بين فرق الحوكمة والمحاسبين لضمان التنسيق والتعاون في عملية الإفصاح المحاسبي، وقد كانت هذه العبارات محايدة مع اقترابها من حدود مجال عدم الموافقة، ويرجع حياد هذه العبارات إلى غياب تطبيق بعض مبادئ آليات الحوكمة في البنك.

من خلال الإجابات على باقي عبارات هذا المحور، يظهر أن البنك يُطبق مبدأ الإفصاح والشفافية، يعني أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى جاهداً لتوفير معلومات محاسبية شفافة للمستثمرين والمساهمين وجميع أصحاب المصلحة، من خلال محاولة الموظفين تطبيق قواعد الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

لتحديد الدلالة الاحصائية لنتائج المستجوبين، من خلال النتائج المتوصل إليها، والذي تم تحليلها ومناقشتها، سيتم اختبار الفرضيات المتعلقة بكل محور من محاور الاستبيان، وذلك من خلال صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة لكل منها، مع إجراء اختبار T للعينة البسيطة (One Sample T Test)، (أنظر الملحق رقم 5)، لإتخاذ القرار بقبول أو رفض الفرضية، وقيمة مستوى المعنوية (مستوى الدلالة Sig) المقدر بـ 0,05، بحيث:

- إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig المقابلة للاختبار الإحصائي T أكبر من مستوى الدلالة 0,05: نقبل الفرضية الإحصائية الصفرية (H0)، ونرفض الفرضية الإحصائية البديلة (H1).
- إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig المقابلة للاختبار الإحصائي T أقل من مستوى الدلالة 0,05: نرفض الفرضية الإحصائية الصفرية (H0)، ونقبل الفرضية الإحصائية البديلة (H1).

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

ومن أجل تحديد احتمال وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على المحاور الثلاثة، والتي تعود إلى أحد البيانات الشخصية، الجنس، المستوى التعليمي، المنصب، سنوات الخبرة، يتم الاعتماد على اختبار Anova عند مستوى الدلالة المُقدَّر بـ 0,05 (أنظر الملحق رقم 6)، بحيث:

- إذا كانت النتائج أكبر من مستوى الدلالة، فسيتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.
- إذا كانت النتائج أقل من مستوى الدلالة، فسيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

أولاً- إختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالمحور الأول:

من أجل اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول، تظهر مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحقيق ذلك، ويمكن توضيح هذه الاختبارات فيما يلي:

1. إجراء إختبار T:

لقد جاء المحور الأول للاستبيان حول تطبيق الحوكمة في البنك، وتم صياغة الفرضية الأولى للمحور الأول مع تحديد الآتي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يملك البنك إدراكا ووعيا بأهمية تطبيق الحوكمة؛
- الفرضية البديلة H_1 : يملك البنك إدراكا ووعيا بأهمية تطبيق الحوكمة.

لاختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية المطروحة، يتم إجراء اختبار T للعينة البسيطة على عبارات المحور الأول، ومقارنة النتائج عند مستوى المعنوية Sig. يمكن توضيح النتائج المتحصل عليها بخصوص اختبار T للمحور الأول، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 14: نتائج اختبار T للمحور الأول من الاستبيان

ر	العبارات	قيمة t	درجة الحرية DDL	مستوى الدلالة Sig
01	تطبيق الحوكمة في البنك	102,693	19	0,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Spss

وفقا للنتائج الموضحة في الجدول يظهر أن قيمة t للمحور الأول بلغت 102,693، مع مستوى دلالة مُقدَّر بـ 00,00، وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وعليه تُرفض الفرضية الصفرية، وتُقبل الفرضية البديلة، للمحور الأول. وبناء على ذلك يظهر أن البنك يملك إدراكا ووعيا بأهمية تطبيق الحوكمة، وبذلك فقد تأكد من خلال قبول الفرضية البديلة، أن القبول الذي توّجه إليه المحور الأول كان بالموافقة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

2. إجراء إختبار ANOVA :

من أجل تحديد احتمال وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول، تتمثل الفرضيات في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين؛

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين.

وتظهر النتائج المتحصل عليها لاختبار ANOVA للمحور الأول وفقاً للبيانات الشخصية في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: نتائج اختبار ANOVA للفرضية الأولى حسب البيانات الشخصية

ر	المحور	الجنس		المستوى التعليمي		سنوات الخبرة		المنصب	
		SIG	F	SIG	F	SIG	F	SIG	F
01	تطبيق الحوكمة في البنك	0,299	1,141	0,367	0,855	0,299	1,141	00,00	18,383

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج SPSS

فتظهر من خلال الجدول أن قيمة F للمحور الأول حسب الجنس قد بلغت قيمة 1,141، بمستوى دلالة مُقدّر بـ 0,299، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية، أي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين.

وهو نفس ما سُجّل بالنسبة للمستوى التعليمي، أين قُدّرت قيمة F بـ 0,855، بمستوى دلالة بلغ 0,367، وهي أكبر من مستوى العينة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول تعود لمتغير المستوى التعليمي.

أما قيمة F للمحور الأول حسب سنوات الخبرة فقد بلغت قيمة 1,141، بمستوى دلالة 0,897، أي أكبر من مستوى الدلالة المُحدّد بـ 0,05، إذن يتم قبول الفرضية الصفرية، بمعنى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول تعود لمتغير سنوات الخبرة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وأخيراً بلغت قيمة F للمحور الأول حسب المنصب قيمة 13,383، بمستوى دلالة 0,00، وهي أقل من مستوى دلالة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية البديلة، أي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول تعود لمتغير المنصب.

ثانياً – إختبار الفرضية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني:

لإختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني، تظهر مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحقيق ذلك، ويمكن توضيح هذه الاختبارات فيما يلي:

1. إجراء إختبار T :

كان المحور الثاني للاستبيان حول الإفصاح المحاسبي، وتم صياغة الفرضية الثانية، مع تحديد الآتي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية ووضوح من طرف البنك؛
- الفرضية البديلة H_1 : يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية ووضوح من طرف البنك.

لإختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية المطروحة، يتم إجراء إختبار T للعينة البسيطة على عبارات المحور الثاني، ومقارنة النتائج عند مستوى المعنوية Sig. يمكن توضيح النتائج المتحصل عليها بخصوص إختبار T للمحور الثاني، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 16: نتائج إختبار T للمحور الثاني من الاستبيان

ر	المحور	قيمة t	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة Sig
02	الإفصاح المحاسبي	91,236	19	0,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Spss

وفقاً للنتائج الموضحة في الجدول، يظهر أن قيمة t للمحور الثاني بلغت 91,236، مع مستوى دلالة مُقدَّر بـ 00,00، وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وعليه تُرفض الفرضية الصفرية، وتُقبل الفرضية البديلة، للمحور الثاني.

وبناء على ذلك، يظهر أنه يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية ووضوح من طرف البنك. وبذلك فقد تأكد، من خلال قبول الفرضية البديلة، أن القبول الذي توجه إليه المحور الثاني كان بالموافقة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

2. إجراء إختبار ANOVA :

من أجل تحديد احتمال وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني، تتمثل الفرضيات في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين؛

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين.

وتظهر النتائج المتحصل عليها لاختبار ANOVA للمحور الثاني وفقاً للبيانات الشخصية في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثانية حسب البيانات الشخصية

ر	المحور	الجنس		المستوى التعليمي		سنوات الخبرة		المنصب	
		SIG	F	SIG	F	SIG	F	SIG	F
02	الإفصاح المحاسبي	0,496	0,483	0,664	0,221	0,496	0,483	0,000	127,942

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج SPSS

تظهر من خلال الجدول أن قيمة F للمحور الثاني حسب مُتغيّر الجنس، قد بلغت قيمة 0,483، بمستوى دلالة مُقدّر بـ 0,496، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية، أي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين.

وهو نفس ما سُجّل بالنسبة للمستوى التعليمي، أين قُدّرت قيمة F بـ 0,221، بمستوى دلالة بلغ 0,664، وهي أكبر من مستوى العينة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني تعود لمتغير المستوى التعليمي.

أما قيمة F للمحور الثاني حسب سنوات الخبرة، فبلغت قيمة 0,483، بمستوى دلالة 0,496، أي أكبر من مستوى الدلالة المحدد بـ 0,05، إذن يتم قبول الفرضية الصفرية، بمعنى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني تعود لمتغير سنوات الخبرة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وأخيراً بلغت قيمة F للمحور الثاني حسب المنصب قيمة 127,942، بمستوى دلالة 0,00، وهي أقل من مستوى دلالة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية البديلة، أي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني تعود لمتغير المنصب.

ثالثاً – إختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث:

تظهر الاختبارات المرتبطة بالفرضية الثالثة ذات العلاقة بالمحور الثالث من الاستبيان، في النقاط التالية:

1. إجراء إختبار T:

كان المحور الثالث للاستبيان حول دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وتم صياغة الفرضية الثالثة، مع تحديد الآتي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا تُعزِّزُ الحوكمة من دِقَّة وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البنك؛

- الفرضية البديلة H_1 : تُعزِّزُ الحوكمة من دِقَّة وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البنك.

لاختبار صِحَّة أو خطأ الفرضية المطروحة، يتم إجراء اختبار T للعينة البسيطة على عبارات المحور الثالث، ومقارنة النتائج عند مستوى المعنوية Sig. يمكن توضيح النتائج المتحصل عليها بخصوص اختبار T للمحور الثالث، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 18: نتائج اختبار T للمحور الثالث من الاستبيان

ر	المحور	قيمة t	درجة الحرية DDL	مستوى الدلالة Sig
03	دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	56,523	19	0,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Spss

وفقاً للنتائج الموضحة في الجدول يظهر أن قيمة t للمحور الثالث بلغت 56,523، مع مستوى دلالة مُقدَّر بـ 00,00، وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وعليه تُرفض الفرضية الصفرية، وتُقبل الفرضية البديلة، للمحور الثالث. وبناء على ذلك يظهر أن الحوكمة تُعزِّزُ من دِقَّة وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البنك، وبذلك فقد تأكَّد، من خلال قبول الفرضية البديلة، أن القبول الذي توجَّه إليه المحور الثالث، كان بالموافقة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

2. إجراء إختبار ANOVA:

من أجل تحديد احتمال وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث، تتمثل الفرضيات في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين؛

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين.

وتظهر النتائج المتحصل عليها لاختبار ANOVA للمحور الثالث، وفقاً للبيانات الشخصية في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة حسب البيانات الشخصية

ر	المحور		الجنس		المستوى التعليمي		سنوات الخبرة		المنصب	
	SIG	F	SIG	F	SIG	F	SIG	F	SIG	F
03										

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج SPSS

تظهر من خلال الجدول أن قيمة F للمحور الثالث حسب متغير الجنس، قد بلغت قيمة 0,731، بمستوى دلالة مُقدَّر بـ 0,404، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث، وأحد البيانات الشخصية للمجيبين.

وهو نفس ما سُجِّل بالنسبة للمستوى التعليمي، أين قُدِّرت قيمة F بـ 0,190، بمستوى دلالة بلغ 0,668، وهي أكبر من مستوى العينة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث تعود لمتغير المستوى التعليمي.

أما قيمة F للمحور الثالث حسب سنوات الخبرة فقد بلغت قيمة 0,731، بمستوى دلالة 0,404، أي أكبر من مستوى الدلالة المُحدَّد بـ 0,05، إذن يتم قبول الفرضية الصفرية، بمعنى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث تعود لمتغير سنوات الخبرة.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

وأخيراً بلغت قيمة F للمحور الثالث حسب المنصب، قيمة 870,513، بمستوى دلالة 0,00، وهي أقل من مستوى دلالة 0,05، وبالتالي سيتم قبول الفرضية البديلة، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث تعود لمتغير المنصب.

من خلال إختبار ANOVA للمحاور الثلاثة للاستبيان، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير المنصب، ويرجع ذلك إلى أن تغير المنصب في البنك، يؤثر بشكل كبير على مدى الإطلاع على مبادئ، قواعد ومُتطلبات الحوكمة، إضافة إلى مُتطلبات وتطبيق الإفصاح المحاسبي في هذا البنك.

يعني ذلك أن الموظفين الذين يشغلون مناصب عليا في البنك، مثل المدراء وجميع موظفي الإدارة العليا، يكونون أكثر اطلاعاً على الحوكمة والإفصاح، ولهم مسؤولية أكبر في تطبيق مبادئ الحوكمة، بينما تتطلب باقي المناصب التنفيذية، التزاماً بتطبيق تعليمات الإدارة العليا، والامتثال لقواعد ومبادئ الحوكمة في نطاق عملهم، سواء كانت هذه المبادئ والقواعد واضحة بشكل جلي، أو بصورة مُتضمنة في طريقة أدائهم لوظائفهم، وهو ما ينطبق على الإفصاح المحاسبي أيضاً.

وذلك لأن المدراء عادة ما يكونون مسؤولين عن وضع نظام الحوكمة، ومراقبة تطبيقه، مع تعديله عند الضرورة، أما الموظفون الإداريون فيكونون مسؤولين عن تطبيق نظام الحوكمة فقط، وليس لديهم أي تأثير على كيفية وضع النظام أو تعديله، ولا على طريقة، ودرجة الإفصاح الذي يتبناه البنك.

الفصل الثاني: دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج أخريص –

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل، تم إسقاط الجزء النظري على أرض الواقع، من خلال إجراء دراسة على دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة برج أخريص.

وقد تم التوصل إلى أنه، بالرغم من توجُّه عينة الدراسة عموماً نحو الموافقة على تطبيق كُلي من الحوكمة، والإفصاح المحاسبي في هذه الوكالة، إضافة إلى الموافقة على تأثير الحوكمة في هذا البنك على الإفصاح المحاسبي، فإن ذلك يبقى في إطار علمي عام، دون تطبيق وتبني واضح لمختلف آليات ومبادئ الحوكمة والإفصاح لديها، حيث أنه لا يزال دور مجلس الإدارة مثلاً في الحوكمة محدوداً، كما أن العديد من أفراد العينة غير مُتأكِّدين بصورة دقيقة عن مدى اعتماد وموافقة عملية الإفصاح المحاسبي في الوكالة، مع المعايير الدولية المتعارف عليها.

لكن تجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة قد توصَّلت إلى أن متغيِّر المنصب له تأثير كبير على إجابات أفراد العينة، وعلى توجُّهاتهم، وذلك سواء ما تعلَّق بالحوكمة، الإفصاح، أو العلاقة بينهما، وذلك نظراً لاختلاف مستوى الإطِّلاع المباشر عليها، باختلاف المناصب، فالإدارة العليا تكون أكثر اطِّلاعا وعلماً بالمبادئ والآليات المعتمدة في الوكالة، سواء ما تعلَّق بالحوكمة، أو بالإفصاح، إذا ما تم مقارنتها بالمناصب التنفيذية.

الخاتمة

تعمل كلُّ من الحوكمة والإفصاح المحاسبي بشكل متناغم لتعزيز الثقة والشفافية، كما تشير العلاقة التي تربط بينهما إلى أن الإفصاح المحاسبي يُعدُّ مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، كما تلعب الحوكمة دوراً حاسماً في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. فيتوضَّح وجود علاقة وثيقة الصلة بين الحوكمة والإفصاح، بحيث تتأثر فيها كلُّ من جودة الحوكمة، وجودة الإفصاح، بشكل متبادل، فكلما زادت قوة الحوكمة، ومستوى تبني مبادئها وقواعدها، زادت جودة الإفصاح المحاسبي.

ولتحديد مستوى تطبيق كلِّ من الحوكمة والإفصاح المحاسبي، إضافة إلى تحديد نوع العلاقة التي تربط بينهما لدى المؤسسات في البيئة الجزائرية، وخاصة البنوك، فقد تم إسقاط هذه الدراسة على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة برج أخريص.

1. نتائج الدراسة:

بعد القيام بهذه الدراسة، نظرياً وتطبيقياً، بالاعتماد على جملة من المراجع من أجل ضبط مفهوم حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، ومحاولة تحديد العلاقة بينهما، وإسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية - فرع برج أخريص، كنموذج للدراسة، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

- تستلزم ممارسات الحوكمة الجيدة في البنك، وجود مجلس إدارة مستقل، ولجان تدقيق فعالة، والتي تُشجِّع على إتباع مبادئ المحاسبة بصورة سليمة، وتطبيق معاييرها بشكل صارم؛
- تركز الحوكمة على عدّة مبادئ وأسس، بحيث يتضمن تطبيقها السليم، الحصول على معلومات محاسبية دقيقة، صحيحة، وشفافة، تُعزِّز عن الوضعية الحقيقية للبنك؛
- من الدوافع الهامة لتبني قواعد الحوكمة في البنك، هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، بحيث تلعب الحوكمة دوراً هاماً في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛
- تتيح الحوكمة تقديم معلومات محاسبية شاملة تعكس الوضع المالي للبنك، ما يتيح مساءلة الإدارة عن أي معلومات خاطئة أو مُضلِّلة؛
- يرى موظفو ومسؤولو بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة برج أخريص، أن الوكالة تُطبِّق مبادئ وقواعد الحوكمة، بالرغم من عدم وضوح ذلك بشكل جليّ، وعدم توافر آليات بارزة لذلك، مع وجود وعي وإدراك لديهم بأهمية الحوكمة للبنك؛
- تقوم الوكالة بعملية الإفصاح المحاسبي من خلال عرض ونشر مجموع السياسات التي تعتمد عليها في إدارة مختلف عملياتها، بما فيها السياسات المحاسبية، الأصول والخصوم، الإيرادات، المعلومات المالية وغير المالية وغيرها، في تقاريرها المالية، ومع ذلك، لم يتم الإجماع على مدى توافق المعلومات المحاسبية والتقارير مع المعايير الدولية المتعارف عليها؛

- بالرغم من أن موظفي الوكالة يرون دورا هاما للحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بها، فإن العديد من آليات الحوكمة مثل مجلس الإدارة، لجان الحوكمة، الإطار العام للحوكمة، وتحديث معايير الإفصاح المعتمدة، تُعدُّ غير واضحة وغير شفافة، بالنسبة لهم، وبالتالي فهم غير مُتأكِّدين من فعاليتها في تحقيق هذا الإفصاح بطريقة جيدة.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

(1) اختبار الفرضية الأولى: أبرزت الدراسة أن الفرضية الأولى صحيحة، فالدراسة أكَّدت على أن ممارسات حوكمة الشركات الفعَّالة، ضرورية لتعزيز الإفصاح المحاسبي الشفاف والعاقل، فعندما تعمل آليات الحوكمة بشكل فعال، فإنها تُشجِّع المؤسسات على توفير معلومات مالية أكثر دقة، صِحَّة، ونزاهة لأصحاب المصلحة؛

(2) اختبار الفرضية الثانية: من خلال الدراسة توضَّح أن هذه الفرضية خاطئة، حيث أن موظفي وكالة برج أخريص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يرون أن الوكالة تُطبِّق مبادئ وقواعد الحوكمة، إضافة إلى تبنيها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية المُهمَّة. مع الإشارة إلى أن ذلك لا يتم بشكل ضمني وصريح، أين تغيب آليات الحوكمة بشكل واضح في الوكالة، مثل دور مجلس الإدارة في تعزيز الحوكمة، وكذا لجان الحوكمة المختلفة، إضافة إلى أن الإفصاح يتم عن المعلومات المحاسبية الضرورية فقط، والموجبة بحكم القانون، لكن مع عدم تأكُّدهم من مدى موافقة عملية الإفصاح هذه، للمعايير الدولية IFRS.

(3) اختبار الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة صِحَّة هذه الفرضية، حيث أن موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة برج أخريص، يرون أن للحوكمة دورا هاما، وتأثيرا واضحا على الإفصاح المحاسبي لدى هذه الوكالة، حيث أن تبني قواعد ومبادئ الحوكمة، وتفعيل آلياتها، سيساعد على تعزيز دقة وشفافية وجودة المعلومات المحاسبية المُفصَّح عنها من طرف البنك.

3. اقتراحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- ضرورة مواكبة المؤسسات، بما فيها البنوك، لمختلف التطوُّرات التي تتعلَّق بالحوكمة، أو بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية، خاصة فيما تعلق بالمعايير التي تضبطها؛

الختام

- ضرورة التقييم المستمر لفعالية ممارسات الحوكمة والإفصاح المحاسبي، من أجل ضمان تقديم معلومات مالية عالية الجودة وموثوقة؛
- المتابعة المستمرة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في البنوك، بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع؛
- دعم وسائل الإفصاح والشفافية التي تستعملها البنوك من أجل ضمان رفع مستواها؛
- توفير برامج تدريبية للموظفين، والتي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيق الحوكمة، من أجل تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة، وتطبيقها بصورة صحيحة وفعّالة؛
- نشر الوعي بين العاملين بأهمية تطبيق آليات الحوكمة، ومساعدتهم في حسن استغلالها لترشيد قرارات الاستثمار.

4. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلاً، منها:

- ❖ أثر الحوكمة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛
- ❖ أثر تبني قواعد حوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومة المحاسبية؛
- ❖ مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
2. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
3. جمعة أحد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
4. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
6. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، ط 04، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2008.
8. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط 04 دار السلاسل للنشر والطباعة والتوزيع، الكويت 1990.
9. عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، أصول القياس والإتصال المحاسبي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1988.
10. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، ب.ب.ن، 2007.
11. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
12. محمد حسن يوسف، مُحَدِّدَات الحوكمة ومعاييرها، ب.د.ن، مصر، 2007.
13. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996.

قائمة المراجع

2- أطروحات الدكتوراه:

1. خليل محمد القصاص، دور البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة عمان، الأردن 2006.
2. زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
3. لبنى بن زاف، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.

3- رسائل الماجستير:

1. حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
2. حسين عبد الجليل لآل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة - التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
3. طارق محمود علي فنون، فحص وتطوير الشفافية والإفصاح للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2010.
4. عمار بوشالي، دور الإفصاح والشفافية في تحسين فعالية حوكمة الشركات في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، جامعة البليدة 2.
5. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009.
6. ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع

4- مذكرات الماجستير:

1. حسينة مرزاق، الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، مذكرة نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2014-2015.
2. حكيم مزارقية، عبد المالك زاوي، دور الإفصاح المحاسبي في إرساء حوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2017.
3. رضا بوقدوم، قنون أحمد، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017-2018.
4. سناء شريخ، شهرزاد بطاط، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.
5. فايزة هامل ، مصطفى خيرة ، حوكمة الشركات كمدخل حديث لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2020.

5- المقالات في المجلات العلمية:

1. حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل توجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 03، 2018.
2. حيدر عباس العطار، ازدهار عبد الله زامل، وعد هادي عبد، دور مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا الزبون في ظل إستخدام المحاسبة الرشيدة، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 11، العدد 02، 2019.
3. خلف الله بن يوسف، كمال زيتوني، "دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الإقتصادية"، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 14، العدد 01، ديسمبر 2019.
4. خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد 02، 2003.

قائمة المراجع

5. زبير عياش، أحلام برحايلي، أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018.
6. صورية كحول، دور المعلومات المحاسبية في تحسين إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2017.
7. طاهر العماري، إبراهيم زروقي، دور الحوكمة في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، عدد خاص، ماي 2018.
8. فضيل فارس، حمزة ضويفي، أسباب ومعوقات عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات، دراسة ميدانية، مجلة العربي للمحاسبة، السعودية، 2003.
9. محمد الهادي ضيف الله، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS - IAS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 06، 2013.
10. مريم بن يوسف، آدم بن مسعود، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2021.
11. مصطفى عبد الحسين علي، علي كاظم حسين، دور الحوكمة في تحين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 08، العدد 22، الفصل الأول، جامعة بغداد، 2013.
12. نور الدين بهلول، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 04، سبتمبر 2012.

6- المداخلات في الملتقيات العلمية:

1. جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول 'الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)', كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 08 و 09 ديسمبر 2010.
2. زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول 'حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري', جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012.

قائمة المراجع

7- المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

1. أسماء كردوسي، "محاضرات في حوكمة الشركات"، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.
2. توفيق بن الشيخ، محاضرات في حوكمة الشركات، موجهة لطلبة السنة الأولى في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021-2022.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- المقالات في المجالات العلمية:

1. Munadhil Abd Aljabar Alsalim, Honer Mohamed Mohamed Amin, Ali Youssef, « **the role of corporate governance in achieving accounting information quality (field study in the mishraq sulfur state co.)** », Studies and Scientific Researches. Economics Edition, online first, April 2018,

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة الاستبيان النهائية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محند اولحاج -البويرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إستبيان:

السادة المحترمون:

في إطار إتمام دراسة تُخصُّ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية ومحاسبة، تخصص محاسبة ومراجعة، والتي تحمل عنوان: "دور حوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية"،

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان، آمليين منكم التكرم بالإجابة على أسئلته وعباراته، من خلال وضع الإشارة (X)، في المربع الذي يتوافق مع إجاباتكم،

نحيطكم علما أن كافة البيانات التي سيتم الإدلاء بها، سوف تعامل بسريّة تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير، تقبلوا منا فائق الشكر والتقدير على مساهمتكم القيمة في إنجاز هذه المذكرة.

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الدكتورة:

محمودي آية

سعود وسيلة

الجزء الأول: البيانات العامة للمجيب

1. الجنس : ذكر أنثى
2. المستوى التعليمي: ثانوي جامعي دراسات عليا
3. سنوات الخبرة : أقل من 10 سنوات من 10-20 سنة أكثر من 20 سنة
4. الوظيفة (المنصب): عضو مجلس الإدارة مدير رئيس مصلحة
موظف إداري

الملاحق

الجزء الثاني: أسئلة تتعلق بالحوكمة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المحور الأول: تطبيق الحوكمة في البنك

الرقم	العبرة	غير موافق	محايد	موافق
01	يعمل البنك بنظام تقييم مستمر لأداء الإدارات المالية والمحاسبية.			
02	يوجد في البنك هيكل تنظيمي محدد يضمن استقلالية الجهات المسؤولة عن الحوكمة.			
03	يتم تحديد وتوثيق مسؤوليات وصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وفرق الإدارة التنفيذية.			
04	توجد آليات للتعامل مع تعارض المصالح والقضايا الأخلاقية في البنك.			
05	يتم تقييم أداء مجلس الإدارة وفرق الإدارة التنفيذية بشكل دوري ومستقل.			
06	يتم توفير تقارير دورية لأعضاء مجلس الإدارة حول الأداء المالي والمخاطر والمبادرات الاستراتيجية.			
07	البنك يمتلك هيكلًا واضحًا للإشراف والمراقبة على العمليات المالية .			
08	يتم تشجيع الموظفين بشكل فعال على الإبلاغ عن المخالفات المالية .			
09	تقارير الرقابة الداخلية تعرض بشكل دوري أمام مجلس الإدارة.			
10	يتم الالتزام بمعايير الحوكمة الوطنية والدولية المعترف بها			
11	يتم توفير التدريب والتطوير المستمر لأعضاء الإدارة والموظفين حول مبادئ الحوكمة			

الملاحق

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي

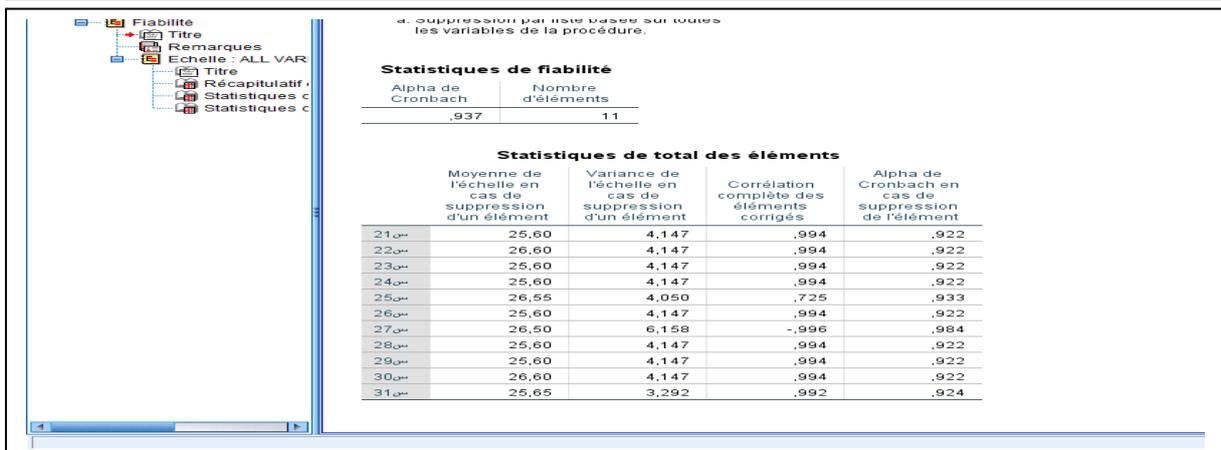
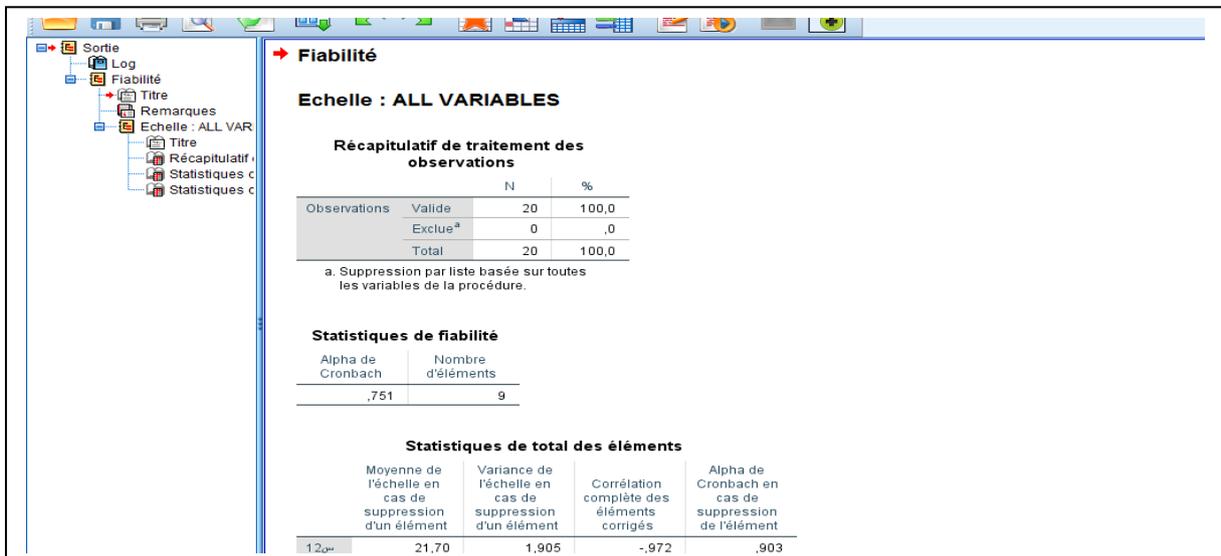
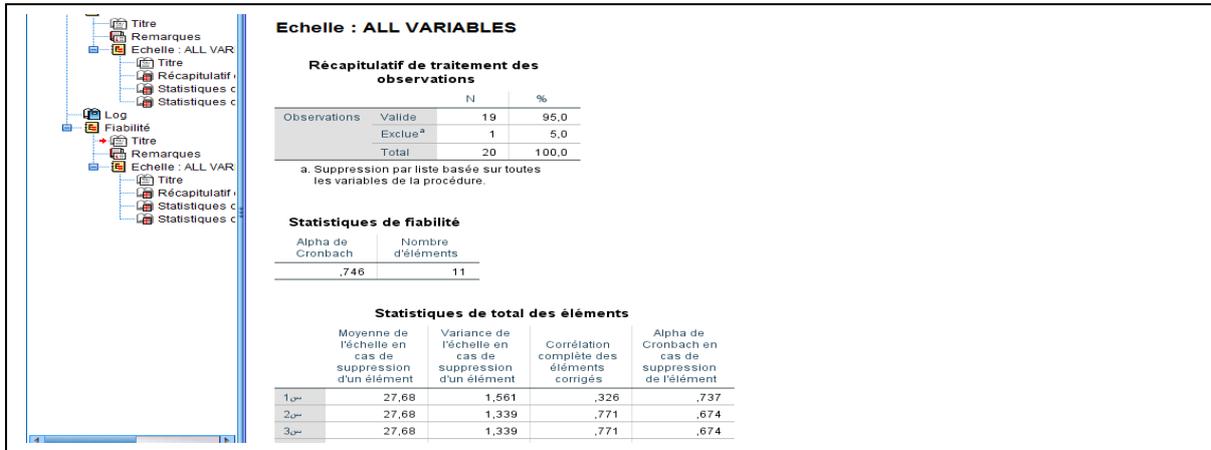
الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
01	يتم الكشف عن المعلومات المحاسبية بموجب معايير المحاسبة الدولية المعترف بها. (IFRS)			
02	البنك يعلن عن المخاطر المالية المرتبطة بأعماله في التقارير المالية.			
03	يتم توضيح السياسات المحاسبية المستخدمة بشكل واضح في التقارير المالية			
04	يتم توضيح السياسات المتعلقة بإيرادات البنك والتحقق منها وتقديم تفاصيل حول المعلومات غير المالية ذات الأهمية .			
05	التقارير المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية.			
06	يتم تقديم معلومات مفصلة حول المخاطر المالية والتدابير المتخذة للتعامل معها			
07	البنك يفصح عن جميع الأصول والخصوم بدقة وشفافية.			
08	يتم تحديث المعلومات المالية بشكل مستمر لعكس الحقائق الجديدة.			
09	يتم توفير تدريب مستمر للإدارة والموظفين حول أهمية الإفصاح المحاسبي وكيفية التعامل معه.			

الملاحق

المحور الثالث: دور الحوكمة في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية

الرقم	العبرة	غير موافق	محايد	موافق
01	فعالية حوكمة الشركات تعزز من دقة وشفافية الإفصاح المحاسبي.			
02	يتم توفير الإطار اللازم لتحديد المسؤوليات والصلاحيات في عملية الإفصاح المحاسبي وتوزيعها بشكل مناسب داخل المؤسسة .			
04	تتضمن سياسات الحوكمة في البنك آليات لضمان الإفصاح المحاسبي الشفاف والمناسب			
05	تتضمن آليات الحوكمة توجيهات وتوصيات لتحسين جودة وشمولية الإفصاح المحاسبي في البنك.			
06	يتم مراجعة وتحليل الإفصاح المحاسبي بشكل منتظم للتأكد من توافقه مع أفضل الممارسات والمعايير المحاسبية.			
07	تحسين عمليات الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها			
08	مجلس الإدارة يلعب دورًا هامًا في تعزيز الإفصاح المحاسبي.			
09	هناك ترابط وثيق بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الإفصاح المالي.			
10	حوكمة الشركات تحسن من كفاءة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي.			
11	يتم تشجيع التواصل المستمر بين فرق الحوكمة والمحاسبين لضمان التنسيق والتعاون في عملية الإفصاح.			
12	يتم تطوير وتحسين سياسات الإفصاح المحاسبي استنادًا إلى تطورات المعايير المحاسبية			

الملحق رقم (2): مخرجات برنامج SPSS لمعامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان



الملاحق

الملحق رقم (3): مخرجات برنامج SPSS للمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل محاور الاستبيان

SPSS Syntax:

```

FREQUENCIES VARIABLES=21س 20س 19س 18س 17س 16س 15س 14س 13س 12س 11س 10س 9س 8س 7س
31س 30س 29س 28س 27س 26س 25س 24س 23س 22س M1 M2 M3
/STATISTICS=STDDEV MEAN
/ORDER=ANALYSIS.
    
```

→ **Fréquences**

Statistiques

	1س	2س	3س	4س	5س	6س	7س	8س	9س	10س	11س	12س	13س	14س
N	Valide	20	20	20	20	20	20	20	20	20	19	20	20	20
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
Moyenne		2,95	2,95	2,95	2,95	2,05	2,95	2,95	2,95	2,95	2,05	2,95	2,05	2,95
Ecart type		,224	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,229	,224	,224	,224

Table de fréquences

1س

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مصادر	1	5,0	5,0
	مواقع	19	95,0	100,0
Total		20	100,0	100,0

2س

Le processeur IBM SPSS Statistics est prêt

SPSS Output:

	15س	16س	17س	18س	19س	20س	21س	22س	23س	24س	25س	26س	27س	28س	29س
N	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	2,95	2,05	2,95	2,95	2,95	1,95	2,95	1,95	2,95	2,95	2,00	2,95	2,05	2,95	2,95
Ecart type	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,224	,324	,224	,224	,224	,224

Le processeur IBM SPSS Statistics est prêt

الملاحق

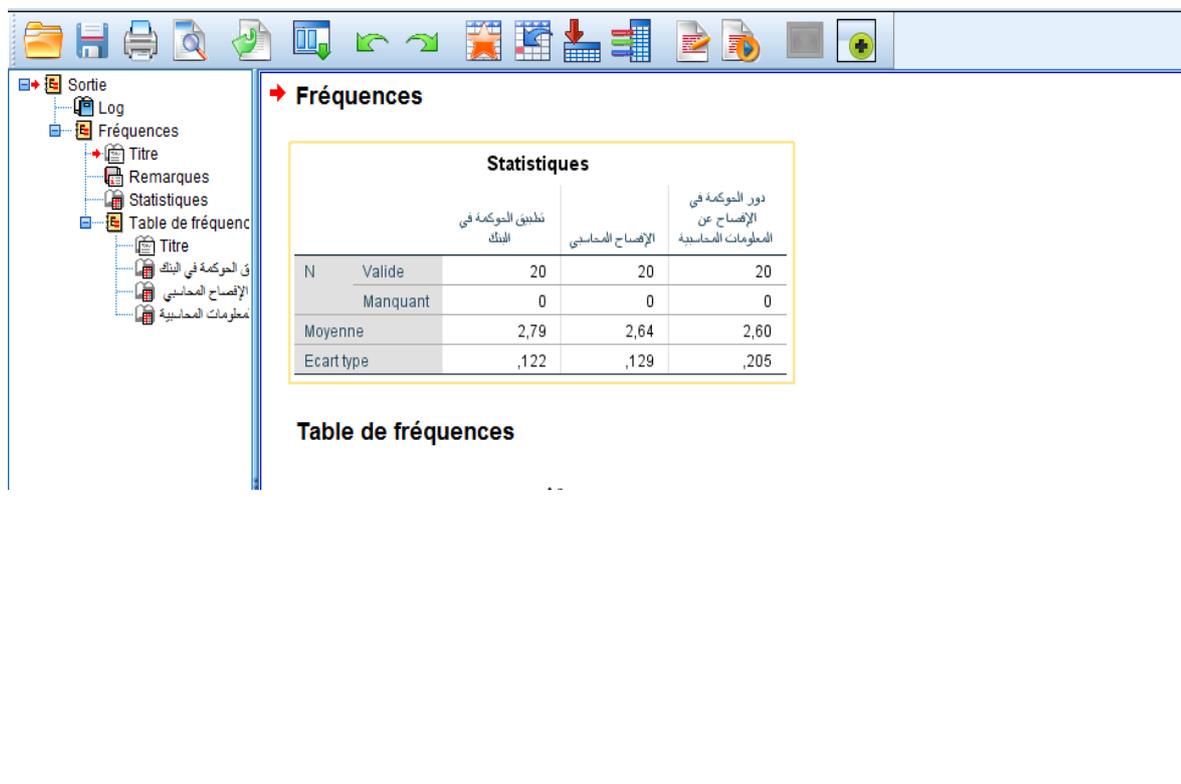
The screenshot displays the IBM SPSS Statistics software interface. The main window shows a data table with 30 columns and 4 rows. The columns are labeled from 5 to 31, and the rows are labeled from 1 to 4. The data values are as follows:

	5	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31
1	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	2,75	2,80	2,95	2,85	2,85	1,90	3,00	2,60	2,75	2,80	2,35	2,95	2,35	2,60	2,95	2,65	2,9
4	,444	,410	,224	,366	,366	,788	,000	,598	,639	,410	,745	,224	,489	,503	,224	,587	,22

The status bar at the bottom of the window indicates: "Le processeur IBM SPSS Statistics est prêt" and "Unicode ON | H: 165,1".

الملاحق

الملحق رقم (4): مخرجات برنامج SPSS للمتوسط الحسابي الإجمالي لكل محاور الاستبيان



Fréquences

		Statistiques		
		نطبق الحوكمة في البنك	الإفصاح المحاسبي	دور الموكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
N	Valide	20	20	20
	Manquant	0	0	0
Moyenne		2,79	2,64	2,60
Ecart type		,122	,129	,205

Table de fréquences

الملاحق

الملحق رقم (5): مخرجات برنامج SPSS للنتائج One Sample T Test لكل محاور الاستبيان

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 0						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تطبيق التوكمة في البنك	102,693	19	,000	2,790	2,73	2,85
الإفصاح المحاسبي	91,236	19	,000	2,639	2,58	2,70
دور التوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	56,523	19	,000	2,595	2,50	2,69

الملاحق

الملحق رقم (6): مخرجات برنامج SPSS لنتائج إختبار ANOVA حسب فرضيات الدراسة

→ Unidirectionnel

		ANOVA				
		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تطبيق الحوكمة في البنك	Intergruppes	,017	1	,017	1,141	,299
	Intragruppes	,264	18	,015		
	Total	,281	19			
الإفصاح المحاسبي	Intergruppes	,008	1	,008	,483	,496
	Intragruppes	,310	18	,017		
	Total	,318	19			
دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	Intergruppes	,031	1	,031	,731	,404
	Intragruppes	,770	18	,043		
	Total	,801	19			

Remarques
ANOVA

→ Unidirectionnel

		ANOVA				
		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تطبيق الحوكمة في البنك	Intergruppes	,013	1	,013	,855	,367
	Intragruppes	,268	18	,015		
	Total	,281	19			
الإفصاح المحاسبي	Intergruppes	,004	1	,004	,221	,644
	Intragruppes	,314	18	,017		
	Total	,318	19			
دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	Intergruppes	,008	1	,008	,190	,668
	Intragruppes	,793	18	,044		
	Total	,801	19			



		ANOVA				
		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تطبيق الحوكمة في البنك	Intergruppes	,017	1	,017	1,141	,299
	Intragruppes	,264	18	,015		
	Total	,281	19			
الإفصاح المحاسبي	Intergruppes	,008	1	,008	,483	,496
	Intragruppes	,310	18	,017		
	Total	,318	19			
دور الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	Intergruppes	,031	1	,031	,731	,404
	Intragruppes	,770	18	,043		
	Total	,801	19			